



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)
دفعه: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في
الجزائر خلال الفترة 1998-2015

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

- مصباح مسعادي - نبيل شنن

- محمد الطاهر بوقصة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	استاذ محاضر-أ-	رئيسا
نبيل شنن	استاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
آسيا محجوب	استاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في

الجزائر خلال الفترة 1998-2015

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

- مصباح مسعادي - نبيل شنن

- محمد الطاهر بوقصة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	استاذ محاضر-أ-	رئيسا
نبيل شنن	استاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
آسيا محجوب	استاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

تقرير المشرف حول سير عملية تأطير مذكرة ماستر

بعد أداء واجب التحية والاحترام؛
يُمكن التأكيد بشأن سير عملية الإشراف على مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،

اسم ولقب الطلبة : 01-
القسم الذي يتبعه الطلبة:

التخصص : السنة الجامعية: 2016/2015

عنوان المذكرة:

مكان التربص:

فترة التربص: من إلى غاية:

اسم ولقب المشرف: الرتبة:

القسم الذي يتبعه المشرف: تخصص المشرف:

تاريخ بدء الإشراف:

ملاحظات حول سير عملية الإشراف:

.....
.....
.....
.....

(للضرورة يمكن إضافة ملاحظات أخرى على ورقة مرفقة)

الخلاصة:

المذكرة قابلة للمناقشة العلنية خلال الدورة الأولى ؛
المذكرة غير قابلة تماما للمناقشة (ترفق بتقرير إضافي يبرر ذلك)

التاريخ:

توقيع المشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي حفظها الله

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

إلى أهلي وعشيرتي

إلى زملائي

وإلى زوجتي المستقبلية الغالية

إلى الشموع التي تحترق لتضيء الآخرين

وإلى كل من علمني حرفاً لي ومن كان يضيء لي الطريق ويساندني ويتنازل عن حقوقه

لإرضائي والعيش في هناء

مصباح

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي الذي لم يألُ جهداً في تربيته وتوجيهي

وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرته جميعاً

والى أبناء أخي "محمد" و "وليد" حفظهما الله

ثم إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

محمد الطاهر

شكر وتقدير

نشكر الله رب العرش العظيم على أنه حقق حلمنا في الوصول إلى هذه المرتبة من العلم وأنه وفقنا لإنجاز هذا البحث.

نتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر إلى الأستاذ الفاضل "شنن نبيل" على الدعم والتوجيه الذي قدمه لنا وعلى نصائحه السديدة التي طالما أفادتنا في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه وتقويمه، وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة (1998-2015) في الجزائر، وتضمنت دراسة تغيرات سعر النفط على الإيرادات والنفقات العامة، الجباية البترولية)، وقد إستعنا في دراستنا بالنموذج الإنحدار الخطي البسيط وكانت نتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة طردية بين سعر النفط والأدوات السياسية المالية (النفقات والإيرادات والجبابة البترولية).

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السياسة المالية، الجباية البترولية.

Summary :

The objective of this study was to investigate the impact of oil price fluctuations on finace policy for the period (1998-2015) in Algeria. The study of oil price changes and (revenues and public expenditure, petroleum collection) The result was a positive relationship between oil price and the variable finace polity expenditure, revenue, and petroleum collection.

Keywords: oil prices, finace policy, petroleum collection

فهرس المحتويات

I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	الملخص
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات
ب-د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
05	المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها
08	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
10	المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية
13	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
13	المطلب الأول: الدراسات العربية
16	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
18	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
22	خلاصة
الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (1998-2015)
25	المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة
27	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة

31	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة
33	المطلب الرابع: دور الجباية البترولية في السياسة المالية
38	المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015
38	المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات النموذج وتقديمه
39	المطلب الثاني: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على الإيرادات العامة
43	المطلب الثالث: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على النفقات العامة
48	المطلب الرابع: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على الجباية البترولية
52	خلاصة
54	الخاتمة
58	قائمة المراجع
62	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	المقارنة بين الدراسات السابقة	1-1
26	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-1998)	1-2
28	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2015-1998	2-2
30	تطور النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (2015-1998)	3-2
32	تطور رصيد ميزانية الجزائر خلال الفترة (2015-1998)	4-2
34	العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة للفترة (2015-1998).	5-2
36	العلاقة بين الجباية البترولية و النفقات العامة للفترة (2015-1998).	6-2

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	السياسة المالية التوسعية	1-1
12	السياسة المالية الانكماشية	2-1
27	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2015-1998)	1-2
29	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-1998).	2-2
31	تطور النفقات العامة نسبة إلى الناتج داخلي إجمالي	3-2
35	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية خلال الفترة (2015-1998)	4-2
40	شكل الانتشار للإيرادات العامة	5-2
42	مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (الإيرادات العامة)	6-2
44	شكل الانتشار للنفقات العامة	7-2
46	مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (النفقات العامة)	8-2
47	مجال اختبار دارين واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي $AR(1)$	9-2
48	شكل الانتشار للجباية البترولية	10-2
50	مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (الجباية البترولية).	11-2

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
62	تقدير نموذج الانحدار البسيط للإيرادات العامة	01
62	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للإيرادات العامة	02
63	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للإيرادات العامة	03
63	اختبار عدم التجانس التباين للإيرادات العامة	04
64	تقسيم نموذج الانحدار البسيط للنفقات العامة	05
64	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنفقات العامة	06
65	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للنفقات العامة	07
65	نموذج تصحيح الخطأ للانحدار للنفقات العامة بعد إدخال المتغير $AR(1)$	08
66	معادلة نموذج تصحيح الخطأ للانحدار للنفقات العامة بعد إدخال المتغير $AR(1)$	09
66	اختبار عدم التجانس للأخطاء للنفقات العامة	10
67	تقسيم نموذج الانحدار البسيط للحماية البترولية	11
67	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للحماية البترولية	12
68	اختبار مشكلة البواقي للحماية البترولية	13
68	اختبار مشكلة عدم التجانس للأخطاء للحماية البترولية	14
69	جدول ستيودنت TABLE DE STUDENET	24
70	جدول فيشر TABLE DE FISHER	25
72	جدول درين واطسون TABLE DE DURBIN-WATSON	26

الأجنبي	العربي	الإختصار
Demande Agrégée	الطلب الكلي	AD
Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الخام	PIB
Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات	ONS
Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC
Vector Auto-Regression	شعاع الانحدار الذاتي	VAR

المقدمة

العامّة

أصبح النفط منذ أواخر القرن الماضي المورد الاستراتيجي للإقتصاديات الدول النفطية وأهم سلعة في التجارة العالمية نظرا لأهميته وتميزه عن طاقات أخرى، وذلك بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته وبالإضافة إلى ذلك يعتبر أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة وبالتالي أصبح دوره فعالا في تنمية الإقتصادية للدول النفطية، كما تعتبر الأسواق النفط بأنها غير مستقرة وذلك بسبب تغيرات مستمرة لأسعار النفط خلال فترات متقاربة، بحيث تباينت أثرها على الإقتصاديات الدول المصدرة للنفط وتعتبر الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث يعتبر إقتصادها إقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، مما يجعلها تعتمد على العوائد النفطية ونتيجة لما تحدثه هذه التقلبات من آثار سلبية على إقتصاد مما يجعلها تضطر إلى تغير في سياساتها إقتصادية خاصة عند حدوث صدمات نفطية .

أولا: طرح الإشكالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة وبرامجها الإنفاقية، وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه الظروف الإقتصادية التي تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات التي تعوق الإستقرار الإقتصادي وتعتبر تقلبات أسعار النفط من تلك الأزمات التي لها تأثير واضح على إقتصاديات الدول التي تعتمد على إيرادات النفط والتي من بينها الإقتصاد الجزائري الذي يعد قطاع المحروقات مصدر رئيسي لإيراداتها العامة التي تعد من الأدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق التنمية في مختلف المجالات. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015) ؟

و محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كالتالي:

-هل توجد العلاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر؟

- ماهو النموذج الأمثل الذي يفسر العلاقة بين سعر النفط والسياسة المالية ؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية للتغيرات سعر النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر؛
- يعتبر نموذج انحدار تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة النموذج الأمثل لتفسير السياسة المالية؛
- يعتبر نموذج انحدار تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة النموذج الأمثل لتفسير السياسة المالية؛
- يعتبر نموذج انحدار تقلبات أسعار النفط على الجباية البترولية النموذج الأمثل لتفسير السياسة المالية.

ثالثا: أهمية الموضوع

يمكن تعبير عن أهمية هذا الموضوع خلال النقاط التالية:

- الاهتمام الكبير بهذه الظاهرة من قبل العالم بأسره؛
- اعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد اقتصاديا على النفط، وبالتالي الدراسة لهذا الموضوع مهمة للاقتصاد الوطني.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي كانت دافعا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- بالنسبة لدوافع الذاتية تتمثل في الميول الشخصية والرغبة في دراسة هذا الموضوع كونه يندرج ضمن تخصص؛
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتحددة، والتي تدور حولها نقاشات باستمرار خاصة بعد الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط أو حدوث الأزمة؛
- لاعتبار السياسة المالية من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.

خامسا: أهداف البحث

- نسعى إلى تفسير هذه التقلبات مستمرة لأسعار النفط ومحاولة توقعها، من أجل محاولة تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على اقتصاد الجزائر؛
- محاولة إظهار صعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات نمو الاقتصادي في الجزائر خاصة مع ازديادها وتطورها مع مرور الزمن.

سادسا: منهج الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع سيتم إتباع العديد من المناهج وهي كالتالي:

- المنهج الوصفي:** الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثلة في الجوانب النظرية للسياسة المالية؛
- المنهج التحليلي والقياسي:** حيث يستخدم في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بالنفط والسياسة المالية في الجزائر المتحصل عليها من بعض التقارير المنشورة من مختلف الجهات الرسمية (الديوان الوطني للإحصائيات، البنك العالمي) وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقا لأسلوب الدراسة سيتم باستعانة ببرنامجين (Eviews 9، Exel) لاستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين تغير أسعار البترول وأدوات السياسة المالية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، التعرف والتقدير والاختبار والتنبؤ.

سابعاً: حدود الدراسة

للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري؛
الحد الزمني: تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (1998-2015)، وذلك لأن خلال هذه الفترة ظهرت تطورات الشديدة لأسعار النفط.

ثامناً: مرجعية الدراسة

في أثناء إنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مراجع مختلفة من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، حيث كانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية بالإضافة إلى الإحصائيات المأخوذة من المواقع الإلكترونية للهيئات الرسمية.

تاسعاً: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دراسات السابقة حول النفط والسياسة المالية.
أما بالنسبة للفصل الثاني فيتمثل في الدراسة التحليلية والقياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في (1998-2015)، حيث خصص المبحث الأول المنهج التحليلي تطور السياسة المالية وتحليلها اقتصادياً وإظهار العلاقة بين تغير أسعار النفط بأدوات السياسة المالية، أما المبحث الثاني تم التعريف بالمتغيرات وتطبيق دراسة قياسية على هذه المتغيرات واختبار النموذج.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق الإستقرار الاقتصادي معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة تتمثل في النفقات والإيرادات الحكومية بحيث تستطيع تكييفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت أهميتها نتيجة لدورها الايجابي المتزايد في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والأخر إداري بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وعلى هذا الأساس سنتعرف من خلال هذا الفصل على مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بمفهوم السياسة المالية وأنواعها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها، ثم سنتطرق إلى الأدبيات التطبيقية المتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

لقد تزايد الإهتمام بالسياسة المالية في الوقت الراهن، نظرا لتزايد العجز في الميزانية العامة لمعظم دول العالم، وذلك لتأثيرها الشديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في توفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية للأفراد المجتمع ونمو الناتج القومي، ولقد اقترن مفهوم السياسة المالية وفق الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق رسم سياستها المالية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وأهدافها وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لمفهوم السياسة المالية ولذلك سنذكر بعض تعاريف للسياسة المالية وأهدافها الأساسية

أولا: مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الدولة للإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية خلال الفترة الزمنية المعينة"¹.

وتعرف أيضا بأنها ذلك جزء من سياسة الحكومة، الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.²

كما تعرف السياسة المالية على أنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط الاقتصادي بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة المالية تكييفها نوعيا لأوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية.³

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة وذلك من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب خلال فترة معينة.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 118.

² أياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2013، ص 153.

³ تيبتي عبد الرحيم، سمير بطاير، فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقارنة تحليلية وقبائية)، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، 2016، ص 41.

لقد تعددت أهداف السياسة المالية وتنوعت باختلاف الاقتصاديين، لكنها انصبت كلها في التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ويمكن ابراز هذه الاهداف كمايلي:¹

- **التوازن المالي:** ويقصد به إستخدام الدولة لمواردها على أحسن الوجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يتلائم مع حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والوفرة، ويلتزم في وقت ذاته مصلحة المكلف من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك؛
- **التوازن الإقتصادي:** يقصد به انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين هذين القطاعين عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المؤسسات الخاصة والعامة إلى أقصى حد ممكن، فالتوازن هنا يعني إستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- **تحقيق الإستقرار في الأسعار:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويكون ذلك غالباً في معالجة الارتفاع لهذه الأسعار، ولأجل تحقيق ذلك تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية انكماشية حيث تقوم بخفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الإستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الإنتاجية للإقتصاد.
- **التوازن الإجتماعي:** يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الإجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج ، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة والمساواة.
- **التوازن العام:** أي توازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للإستهلاك والإستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة وبين مجموع الناتج القومي وللوصول إلى هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق أهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، سياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 44-45.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

إن السياسة المالية تختلف وفق طريقة التي تنفذ بها ويمكن تصنيفها إلى نوعين وهما: السياسة المالية المقصودة والسياسة المالية غير المقصودة، وإن هاتان السياستان تتأثران بمجموعة من العوامل.

أولاً: أنواع السياسة المالية

للسياسة المالية العديد من الأنواع تتمثل في:

1-السياسة المالية المقصودة:

السياسة المالية المقصودة هي تلك السياسة المالية التي تتطلب تدخل الحكومة في نشاطات معينة تهدف إلى الوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية في مجالات الأسعار والتوظيف والنمو وغيرها.¹

السياسة المالية المقصودة هي عبارة عن إحداث التغيرات المتعمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي، بتصرف من صاحب القرار بهدف التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو المستوى الأسعار من خلال التأثير غالباً على جانب الطلب الكلي حيث أنه:²

- في فترات الركود تتبع الحكومات سياسة مالية توسعية ويتم فيها زيادة الإنفاق مع بقاء حصيلة الضريبة ثابتة، أو تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات مع بقاء حجم الإنفاق ثابتاً أو أن تستخدم الاثنين معاً؛
 - في فترات الانتعاش الاقتصادي تتبع الحكومات السياسة المالية الانكماشية وتستعمل هذه السياسة عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار حيث تقوم الحكومة في هذا الوضع بتخفيض الإنفاق أو زيادة الحصيلة الضريبية أو الإثنين معاً لخلق فائض في الميزانية أو تقوم بتخفيض الإنفاق والحصيلة الضريبية بنفس المقدار بهدف الاحتفاظ بتوازن الميزانية.
- ويمكن استخدام السياسة المالية المقصودة كالتالي:³
- إذا كانت الحالة الإقتصادية تتطلب الحد من تزايد الطلب الكلي وإرتفاع المستوى العام للأسعار، فالسياسة المالية المناسبة تتضمن تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو الإثنين معاً؛

¹ احمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 326.

² نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطبي، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 303-304.

³ هيثم زعبي، حسن أبو الزيب، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 326.

- رفع مستوى الطلب الكلي في حالة الركود الإقتصادي والتي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، يستحسن هنا إتباع السياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض الضرائب أو الإئتين معا أي أنها تحقق العجز في الموازنة العامة أو تقليص الفائض إن وجد؛
- زيادة النفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة وذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة وزيادة التوظيف وذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء المدارس وشق الطرق والاستثمار في مجال النقل وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مزيد من الفرص العمل وساعد على معالجة الركود الإقتصادي بزيادة الطلب الكلي؛
- عندما يكون الإقتصاد في حالة الركود، تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة القابل للإنفاق، الأمر الذي يزيد الطلب الكلي ويساعد على انتعاش الإقتصاد وفي حالة التضخم تقوم الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي ويساعد على الاستقرار الأسعار؛
- إيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة تسعى الحكومة إلى خلق وظائف مؤقتة إلى أن يتمكن الإقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو مناسبة للعاطلين عن العمل.

2-السياسة المالية غير المقصودة:

تعرف السياسة المالية غير المقصود بالسياسة المالية التلقائية، ويهدف هذا النوع من السياسات إلى تحقيق الأهداف بصورة تلقائية، أي بدون تدخل من الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي، أي تصبح هنا السياسة المالية تأخذ دورا وظيفيا ولم تعد محايدة.

وتتمثل عناصر السياسة المالية غير المقصودة فيما يلي:¹

- الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية، حيث هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل القومي، وينخفض بانخفاض دون الحاجة إلى تدخل الدولة، أي أن حصيلة الحكومة من الضرائب تحدد من خلال ما يعرف بالميل الحدي للضريبة، والذي يشير إلى نسبة التغير في الضريبة إلى نسبة التغير في الدخل وبالتالي زيادة الدخل القومي يعمل تلقائيا على زيادة الضريبة في حين يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الحصيلة الضريبية تلقائيا.
- إن الإنفاق العام لفا يبقى ثابتا مع تغير الدخل القومي في جميع الحالات وخاصة في الدول المتقدمة، التي تستخدم أنظمة متطورة للمحافظة على رفاة المجتمع كنظام الإعانة الاجتماعية وصناديق التعويض عن البطالة،

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطبي، المرجع السابق، ص ص 301-302-303.

وواضح بأن من أهم نتائج النشاط الاقتصادي هو ارتفاع معدلات البطالة وإنخفاض مستوى الدخل إلى مستويات دنيا كل هذا لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في حالة الركود الاقتصادي وبالتالي التقليل من حدة انخفاض الإنفاق الكلي وتجدر الإشارة إلى انه بالرغم من تأثيرات المفيدة للمثبتات التلقائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإنها قد تضيف بعض تعقيدات في السياسة المالية .

ثانيا: العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

تتأثر السياسة المالية بالعديد من العوامل منها:¹

- **العوامل السياسية :** إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة.
- **العوامل الإدارية:** من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية في تحقيق أهدافها.
- **أثر النظام الاقتصادي:** ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الإقتصادي التي تعمل من خلاله، ولهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي ففي النظام الرأسمالي تقوم السياسة المالية خاصة بعد ظهور الرأسمالية اجتماعية وتدخل الدولة عن طريق النفقات والضرائب وتنحصر السياسة المالية في النظام الرأسمالي في تهيئة الإستثمار الخاص وتخفيض تقلبات مستوى النشاط الإقتصادي أما في النظام الإشتراكي فتتميز السياسة المالية بأنها المصدر الرئيسي للقسط العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج للدولة وكبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص ص ص

- **أثر نمو الاقتصادي:** فالسياسة المالية هي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الإقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصادياتها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، نستخدمها من اجل تحقيق أهدافها. وذلك من خلال استعمال السياسات الضريبية والنفقات العامة.

أولا: النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها "مبلغ من النقود، يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة، وهؤلاء الأشخاص هم الدولة أو أحد هيئاتها أو احد الأشخاص العاملين فيها"¹.

ويمكن تقسيم النفقات إلى قسمين:

- 1- النفقات الجارية:** وتشمل كافة النفقات الحكومية ذات الطبيعة المتكررة مثل الرواتب والأجور ومخصصات التقاعد وفوائد الدين العام فالنفقات الجارية تعتبر ذو طبيعة استهلاكية ولا تساهم في تكوين رأس المال.²
- 2- النفقات الاستثمارية:** ويقصد بها النفقات التي تخصص لرأس مال المجتمع، ويمكن أن تكون في شكل استثمارات جديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي كل النفقات الرأسمالية توجه من أجل زيادة من المخزون السلعي.³

ثانيا: الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة بأنها: مجموعة من الأموال التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي وذلك حتى تستطيع أن تمارس دورها حيث تعتبر الإيرادات دخولا للدولة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي.⁴

¹ أياد عبد الفتاح النور، **المرجع السابق**، ص 158.

² نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطبي، **المرجع السابق**، ص 300.

³ سيلام حمزة، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي**، مذكرة الماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، 2014/2013 ص 14.

⁴ بن يحيى نسيم، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، العدد 02، جامعة المدية، سبتمبر 2014 ص 236.

وتتضمن الإيرادات مجموعة من الأنواع:

- (1) إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة عامة أم خاصة وتنقسم إلى قسمين:¹
 - الدومين العام: وهذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة؛
 - الدومين الخاص: ويقصد به كل ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة وإنما يخصص للمشروعات والشركات الخاصة.
- (2) الضريبة: تعرف الضريبة على أنها فريضة إلزامية تقوم الدولة بفرضها بسيادة، حيث تقوم باقتطاع من الفرد أو المكلف ويلتزم المكلف بأدائها وتطبيقها بدفع الأموال دون مقابل لتحقيق الأهداف للمجتمع وتتميز الضريبة بأنها تتمتع بخاصية الإيجاب.²
- (3) الرسم: هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا للدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة، ويتميز الرسم بخاصية الإلزام وتحقيق المنفعة العامة إلى جانب المنفعة الخاصة.³

ثالثا: الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها تمثيل النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة، أي أنها توضح أوجه الإنفاق المتوقع للعام القادم في مجالات الصحة والتعليم والدفاع وغيرها وكذلك أوجه تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات من خلال النظام الضريبي وأوجه الإيرادات الأخرى، وتواجه الموازنة عادة إحدى ثلاث حالات: وجود فائض مالي وعجز مالي ويمكن أن تكون متوازنة.

وكما لنا أن نتصور فإن وجود موازنة متوازنة يأتي عند تساوي الإنفاق العام مع الإيراد العام، أما الفائض فهو حالة الإيرادات الحكومية أو العامة من الضرائب وغيرها عن حجم الإنفاق العام والحكومي، ولعله من النادر أن نرى فائض الموازنة في المجتمعات النامية، أما في الحالة الأخيرة فهي تمثيل واقعي لحالة مجتمعاتنا النامية حيث تكون النفقات العامة

¹ دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص ص 175-176.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 106.

³ المرجع نفسه، ص 107.

أكبر بكثير من الإيرادات، وهنا يظهر العجز المالي أو عجز الموازنة، ويظهر في مثل هذه الحالة أهمية تمويل ذلك بالعجز، فتلجأ الدول إلى الاقتراض ليظهر الدين العام.¹

المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية

تكمن طبيعة أدوات السياسة المالية إما في معالجة وجود فجوة ركودية أو تضخمية في الإقتصاد، فبواسطة السياسة العامة للدولة يمكن استخدام السياسات الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي واستقرار الأسعار والأجور والعدالة في توزيع الدخل.²

أولاً: فجوة ركودية (Expansionary Fiscal): ففي حالة الركود الإقتصادي تعتمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب على الأفراد والمؤسسات أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه بالسياسة المالية التوسعية.³

وتسود هذه الحالة عندما يعاني الإقتصاد من الإنخفاض في مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها، وفي هذه الحالة نقول أن الإقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود، ويتم استخدام السياسة المالية للخروج من هذه الحالة كمايلي:⁴

- زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي الأمر الذي سيدفع المشاريع والمؤسسات الإقتصادية إلى زيادة إنتاج ورفع كفاءة العمل فيؤدي إلى زيادة دخول الأفراد من ناحية والحد من البطالة من ناحية الأخرى ويدفع بعجلة النشاط الإقتصادي.
- تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق أو منح إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح، لأن تلك الضرائب التي تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها وبالتالي دمج نسبة إقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية قصد زيادة في الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والكساد وذلك بإتباع السياسة التوسعية.

¹ احمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **المرجع السابق**، ص ص 322-323 .

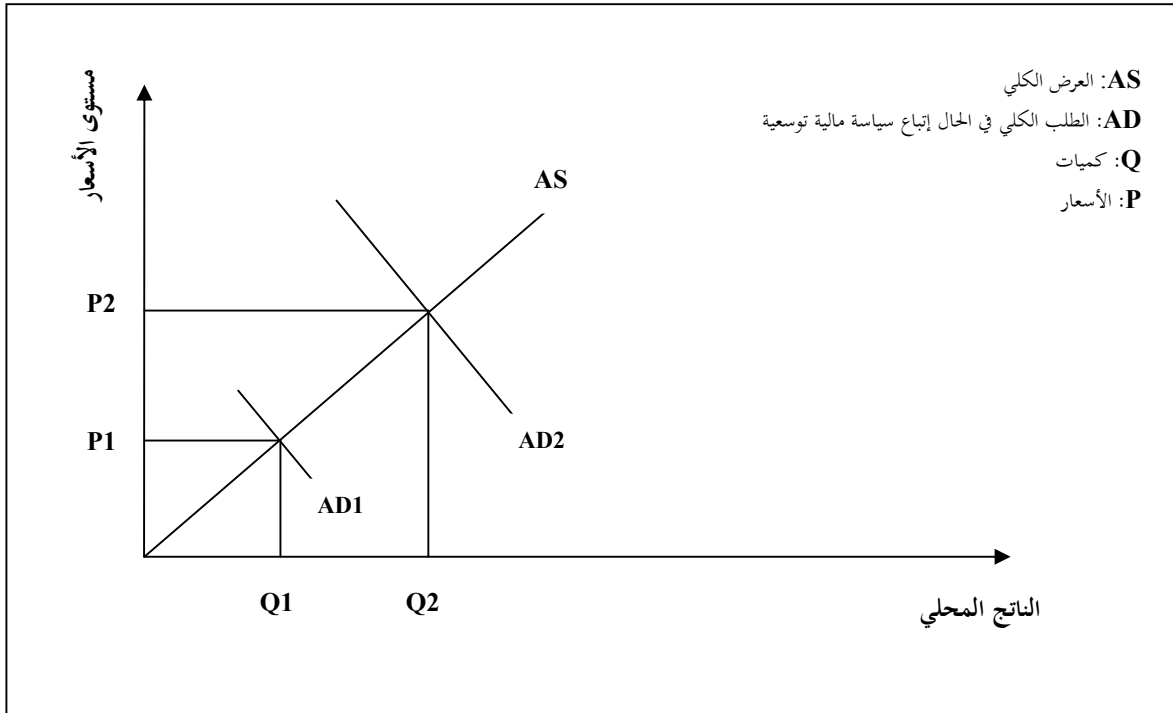
² دراوسي مسعود، **المرجع السابق** ص 214.

³ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطبي، **مرجع سابق**، ص 304.

⁴ احمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص: 189

والشكل التالي يوضح سياسة التوسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

الشكل (1-01): السياسة المالية التوسعية



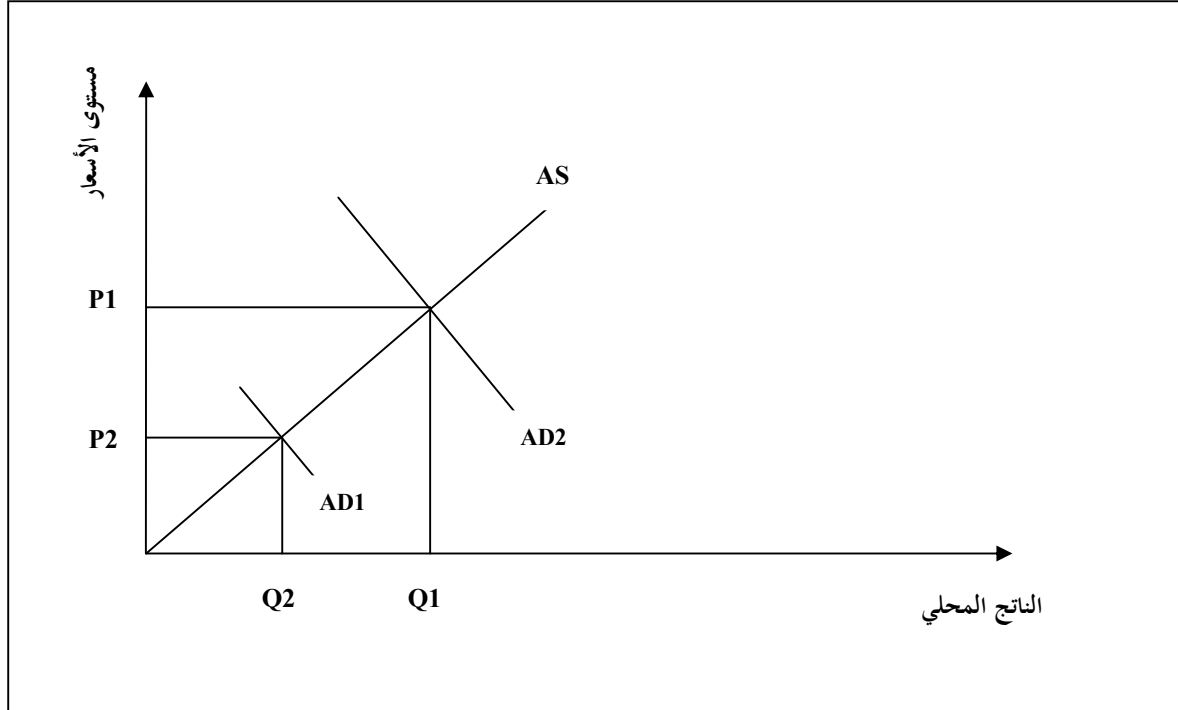
المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 121.

- ثانياً: فجوة تضخمية:** وتمثل في ارتفاع متواصل في مستوى العام للأسعار، ودور السياسة المالية يكمن أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:
- رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار؛
 - تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، فيؤدي إلى كبح مستوى الأسعار؛
 - استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام وذلك من أجل الخروج من حالة التضخم.

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 121.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني.

الشكل (1-02): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

إن تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على الإقتصاد لها أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لاحصر.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: دراسة (داود سعد الله، 2012) ¹ بعنوان:

" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010 "

تهدف هذه دراسة إلى تحديد اثر التقلبات لأسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة المالية في الإقتصاد الجزائري في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2010، ومن أجل الإلمام بالموضوع تناول في هذه دراسة الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال هذه الفترة كما أنه قام بإجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في النفط في المدى الطويل، ومن أجل تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية في الجزائر قام الباحث بدراسة تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية في الجزائر، وقد أجرى تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر القوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والإقتصاد الوطني، ومن خلال معالجته للموضوع توصل إلى النتائج التالية:

- ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط. في حين تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفرا منها بسبب خصائص وتعقيدات في سوق النفط؛
- إرتفاع الأسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الإقتصاد الكلي خلال فترة 2004-2010 نظرا لأن هذه تقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض؛
- الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر سيكون لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط، أما في المدى المتوسط والطويل فسيؤثر سلبا لهذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة؛
- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الوطنية لمعالجة آثار تقلبات أسعار النفط والمتمثل في صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في تخفيض المديونية العامة.

¹ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.

ثانيا: دراسة (بيظام ريمة)¹ بعنوان:

"انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة" دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين (2000-2014) حيث تناولت في هذه الدراسة مفهوم سعر النفط والعوامل المحددة له والمتحركة فيه، بالإضافة إلى تقسيم العام للميزانية وتطرت كذلك إلى الميزانية العامة في الجزائر وأدائها، ثم تطرت بعد ذلك إلى علاقة سعر النفط بالإيرادات والنفقات العامة في الجزائر مستخدمة المنهج التاريخي والتحليلي، وفي الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛
- عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، والعكس عند انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات لإتباع الدولة سياسة انكماشية؛
- بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000، وبالتالي زيادة إيرادات الحماية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب ما زال يغطي الميزانية العامة؛
- إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الحماية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

ثالثا: مذكرة الطالبة (ضالع دليلة، 2009)² بعنوان:

"فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر"

قد تطرت إلى تحديد مدى فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تناولت فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007 وتوصلت في الأخير إلى النتائج التالية:

- إن النفط يحتل المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة الأخرى، فالمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من المجالات مثل الصناعة والفلاحة والنقل؛
- نشأت منظمة (OPEC) كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتيلات البترولية، وقد استطاعت أن تحقق العديد من الانجازات لدولها وساهمت في استقرار السوق البترولية؛

¹ بيطام ريمة، انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، مذكرة الماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015/2014.

² ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير، جامعة الشلف، 2008 / 2009 .

- تتميز الدول المصدرة للنفط بأنها أكثر الدول عرضة لتقلبات كبيرة في وضع السياسة المالية مقارنة للدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة؛
- إن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية يؤدي إلى اضطراب الخطط التنموية والإخلال بها؛
- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة؛
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية وتدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتحل بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.

رابعاً: دراسة بن (رمضان أنيسة) ¹ بعنوان:

" تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الجزائر " في الفترة 1970-2014

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سبب دورية السياسية المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسسية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل، كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسسية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

خامساً: دراسة (براهيم بلقلة، 2013) ² بعنوان:

"تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009) "

قام الباحث في هذه الدراسة بتقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من تدبذبات، وقد تم تخصيص الدول العربية كعينة للدراسة نظراً لاعتماد معظم دولها على القطاع النفطي.

¹ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة مستغانم، 2015، ص ص 41-07 .

² إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الشلف، 2013، ص ص 09 - 18 .

وتوصل في الأخير إلى أن أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون قد شهد تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت تصاعد منذ 2002 إلى غاية منتصف 2008، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية للدول العربية، وفي ضوء الأهمية التي يكسبها قطاع النفط في الاقتصاد العربي، وباعتبار الدور الأساسي لهذه العائدات النفطية في الموازنة العامة للدول العربية قد تجسدت في نقص من العجز في الموازنة وهذه التطورات في نهاية المطاف في الوضع المالي، وتجلي ذلك في تأثيرها على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة (Tan Just Hong . 2010)¹ بالعنوان:

اثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في ماليزيا خلال الفترة (1970-2008) impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure : Evidence for Malaysia

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على إحصائيات سنوية خلال الفترة (1970-2008) وقد استخدم الباحث نموذج (VAR) لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنة، حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

¹ Tan Juat Hong, «Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia, IBBM, 2010

ثانيا: دراسة (Sajjad Faraji Dizadi,2012)¹ بعنوان:

"اثر صدمات سعر البترول على النفقات والإيرادات الحكومية الإيرانية"

The Effects of Oil shocks on Government Expenditures and Government Revenues Nexus in Iran (as a developing Oil-Export Based Economy).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الدولة الإيرانية في ظل الصدمات النفطية، ولمعرفة إذا كانت الإيرادات والنفقات تستجيب لصدمات أسعار البترول قام الباحث باعتماد على مجموعة من المتغيرات التالية: أسعار البترول، النسبة إيرادات بترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا إجمالي النفقات الحكومية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى متغير وهمي والمتمثل في الحرب على العراق وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وقد توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة السببية القوية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية، وقد خلص الباحث بأن العقوبات الاقتصادية مفروضة على إيران قد قلصت من عائدات الصادرات النفطية مما أثر سلبيا على النفقات الحكومية.

ثالثا: دراسة (Mousli Abdenadir)² بعنوان:

"اثر تغيرات سعر البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"

"L'impact de la variation des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en Algérie"

حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تغير عوائد صادرات النفط على معدل النمو الاقتصادي بدلالة تغير سعر النفط في السوق العالمية وتوصلت هذه الدراسة أن الهشاشة للاقتصاد الجزائري والذي يتغير بتغير أسعار النفط حيث استخدم منهج الاقتصاد القياسي وذلك من خلال نموذج VAR الذي يسمح بتحليل تأثير صدمة إيجابية في أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر والتحليل التباين تحلل من خطأ التوقعات وتحليل وظائف الاستجابة النبضية التي هي أدوات تشخيص العلاقات بين المتغيرات والسلوك على المدى الطويل تظهر أن صدمة سعر النفط سوف يكون لها تأثير كبير على عائدات التصدير لأن النفط يمثل 98% من الصادرات الجزائرية ومن الإيرادات العامة (الجباية البترولية) وبالتالي

¹ Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) », International Institute of Studies, Working Paper No 540, 2012.

² Mousli Abdenadir, L'impact de la variation des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en Algérie : approche économétrique, Colloque sur : Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux.

يؤثر على الإنفاق العام لتشجيع وزيادة الاستثمار بشكل غير مباشر نتيجة زيادة الإيرادات والتي بدورها لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

رابعاً: دراسة (Aarón González) ¹ بالعنوان:

"اثر تغيرات سعر النفط على الناتج المحلي الخام PIB دراسة المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسويد"

"Oil price fluctuations and its effect on GDP growth A case study of USA and Sweden"

وقد تطرق الباحث في هذه الدراسة اثر تغيرات سعر النفط على الناتج المحلي الخام في كل من أمريكا والسويد وتوصلت هذه الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط إلى 147 دولارا للبرميل في منتصف عام 2008 ويعود سبب ذلك إلى تأثير أسعار النفط بمؤشرات الأسواق المالية ويتعلق أيضا بعدد السكان في دولة ما بسبب استهلاك النفط وقد تم اختيار الاقتصاد الأمريكي للدراسة لأن الاستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية المرتفع (تستهلك 25% من الإنتاج العالمي في اليوم) ورغم اعتمادها على الطاقات المتجددة فان الناتج المحلي يتميز بحساسية بتغير أسعار النفط وأما السويد من الدول التي لا تتأثر الناتج المحلي بتغيرات سعر النفط رغم كثرة استهلاكها للطاقة لأنها تعتمد أيضا على الطاقات المتجددة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

مما تم تناوله في ما سبق يمكن إجراء المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كما يوضحه الجدول رقم (1-1).

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسات السابقة.

الدراسة	الهدف	الحدود الزمنية والمكانية	متغيرات الدراسة	النتائج المتوصل إليها
دراسة " داود سعد الله "	إيجاد العوامل تقلل من تأثير تغير سعر النفط على السياسة المالية	الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	المتغير التابع: السياسة المالية المتغير المستقل: سعر النفط	إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على السياسة مالية لها اثر الإيجابي على مدى القصير أما على مدى طويل سيكون لها تأثير سلبي

¹ Aarón González, Oil price fluctuations and its effect on GDP growth A case study of USA and Sweden.

دراسة "بيظام ريمة"	دراسة تأثير السياسة المالية على الميزانية العامة في الجزائر	الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	المتغير التابع: ميزانية الجزائر المتغير المستقل: سعر النفط	الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000 تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب مازال يغطي الميزانية العامة
دراسة "ضالع دليلة"	دراسة مدى مساهمة السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار البترول	اقتصاد جزائري	المتغير التابع: السياسة المالية المتغير المستقل: سعر النفط	زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية وتدعيم التوجه القائم على تنوع مصادر الدخل الوطني، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتحل بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.
دراسة "بن رمضان أنيسة"	دراسة دورية السياسة المالية وكيف يؤثر عليها تطاير أسعار النفط	اقتصاد جزائري خلال الفترة (1970-2014)	المتغير التابع: السياسة المالية المتغير المستقل: سعر النفط	العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية
دراسة "إبراهيم بلقلة"	دراسة انعكاسات تطور أسعار النفط على الموازنة العامة	الدول العربية خلال الفترة (1990-2012)	المتغير التابع: الموازنة العامة المتغير المستقل: سعر النفط	الدور الأساسي لهذه العائدات النفطية في الموازنة العامة للدول العربية قد تجسدت في نقص من العجز في الموازنة العامة.
دراسة "Tan Just Hong"	دراسة اثر صدمات أسعار البترول على كل الإيرادات والنفقات الحكومية	ماليزيا خلال (1970-2008)	المتغير التابع: الإيرادات والنفقات المتغير المستقل: سعر البترول	وجود علاقة المتبادلة بين تقلبات أسعار البترول وسياسة الموازنة.

دراسة " Sajjad Faraji 'Dizadi", دراسة أثر صدمات أسعار البترول على نفقات والإيرادات الحكومية.	إيران خلال الفترة (1970-2009)	المتغير التابع: الإيرادات والنفقات المتغير المستقل: سعر النفط	هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات والنفقات الحكومية
دراسة "موصلي عبد" دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي	اقتصاد الجزائر	المتغير التابع: مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغير المستقل: سعر النفط	صدمة سعر النفط سوف يكون لها تأثير كبير على عائدات التصدير لأن النفط يمثل 98 % من الصادرات الجزائر ومن الإيرادات العامة (الجباية البترولية) وبالتالي يؤثر على الإنفاق العام
دراسة "ارون غونزاليز" دراسة تأثير تغيرات سعر النفط على الناتج الوطني الخام	أمريكا والسويد خلال الفترة (2008-2010)	المتغير التابع: مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغير المستقل: سعر النفط	الناتج المحلي الأمريكي يتميز بحساسية بتغير أسعار النفط أما السويد فإن الناتج المحلي لا يتأثر بتغير السعر النفط وذلك لأنها تعتمد أيضا على الطاقات المتجددة.

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول (1-1) يكن تلخيص الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

(1) الدراسات باللغة العربية:

بالنسبة للدراسة الأولى تختلف نوعا ما عن دراسة الحالية من حيث فترة الدراسة حيث نجد أنه في دراسة الأولى تناول أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، أما في الدراسة الحالية قد تم تناول تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال 1998-2015.

بالنسبة إلى الدراسة الثانية تختلف عن الدراسة الحالية من حيث الفترة بحيث تم التطرق في الدراسة الحالية إلى نتائج تغيرات في سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر، أما في الدراسة السابقة فتتطرق إلى نتائج تغير في سعر النفط

على أدوات التي تستعملها السياسة المالية وهي الميزانية العامة للدولة ولا يختلفا كثيرا موضوعان من حيث الفترة الدراسة والهدف الدراسة.

بالنسبة إلى الدراسة الثالثة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث السياسة المالية حيث في الدراسة السابقة تتمثل في دور السياسة المالية في مواجهة تغيرات سعر النفط، أما في الدراسة الحالية تتمثل في كيف تتأثر السياسة المالية بتغيرات سعر النفط، لم يحدد الدراسة الثالثة فترة الدراسة أما الدراسة الحالية تتم دراسة الموضوع في الفترة المعينة والمحدودة.

بالنسبة إلى الدراسة الرابعة تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف والعينة بحيث تهدف الدراسة السابقة إلى تحليل وتقييم دور سعر البترول في مسار أداة السياسة المالية (الموازنة العامة)، ومن خلال الهدف يتضح لنا أن العينة اقتصاد مجموعة من الدول العربية، على عكس الدراسة الحالية التي تهدف إلى معرفة أثار تطورات أسعار البترول على السياسة المالية بكامل أدواتها في الاقتصاد الجزائري، والعينة المدروسة هي الجزائر.

بالنسبة إلى الدراسة الخامسة تهدف إلى إبراز دور السياسة المالية في مساهمة تحقيق النمو الاقتصادي على العكس الدراسة الحالية التي تتمثل في حالة السياسة المالية عند تغير سعر النفط في السوق العالمية.

(2) الدراسات باللغة الأجنبية:

بالنسبة للدراسة الأولى تختلف نوعا ما عن دراسة حالية من حيث فترة الدراسة حيث نجد أنه في دراسة الأولى تناول أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصاد الكلي (الدراسة الكلية) 1970-2009، أما في الدراسة الحالية قد تم تناول تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال 1998-2015 وتختلف في الإطار المكاني حيث الدراسة السابقة تمت في ماليزيا في المقابل الدراسة الحالية التي تمت في الجزائر.

بالنسبة إلى الدراسة الثانية تختلف عن الدراسة الحالية من حيث الفترة والمكان بحيث تنطرق الدراسة الحالية إلى نتائج تغيرات في سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر، أما في الدراسة السابقة فتتطرق إلى نتائج تغير في سعر النفط على أداء السياسة المالية في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1970-2008).

بالنسبة إلى الدراسة الثالثة تختلف عن الدراسة الحالية من حيث في المتغير التابع (السياسة المالية)، ولم يتم الذكر الفترة الدراسة أما الدراسة الحالية تتم دراسة الموضوع في الفترة المعينة والمحدودة.

بالنسبة إلى الدراسة الرابعة تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف والعينة بحيث تهدف الدراسة السابقة إلى تحليل وتقييم دور سعر البترول في مسار الاقتصاد الكلي، ومن خلال الهدف يتضح لنا أن العينة اقتصاد أمريكا والسويد، على عكس الدراسة الحالية التي تهدف إلى معرفة أثار تطورات أسعار البترول على السياسة المالية بكامل أدواتها في الاقتصاد الجزائري، والعينة المدروسة هي الجزائر.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها وكما تم التطرق إلى نماذج للسياسة المالية والأدوات التي تستخدمها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وتعتبر من أقوى السياسات حيث لها دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية. وأخيرا فان السياسة المالية كانت ولا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على مستوى الداخلي و الخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني

تمهيد

بعد إعطاء صورة عامة حول السياسة المالية والدراسات السابقة في الفصل السابق ، سنقوم في هذا الفصل بالتطرق لجانب التطبيقي من الدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1998-2015)، وذلك بإستخدام منهج التحليلي والقياسي وذلك لمعرفة العلاقة كل من تغير الإيرادات والنفقات العامة والجباية البترولية بتغير سعر البرميل النفط ،وستتطرق لكل ما سبق من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة(1998-2015)

المبحث الثاني:دراسة القياسية لتأثير سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(1998-2015)

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (1998-2015)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تغيرات ساهمت في تغيير المفاهيم والاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه تطورت السياسة المالية بالجزائر ففي هذا المبحث سنتعرف على تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والجبائية البترولية، وكذا تحليل الموازنة العامة خلال الفترة الدراسة وعلاقة بأسعار النفط.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة في الجزائر بأنها كل الأموال التي تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة (الإيرادات ذات طابع الجبائي والجبائية البترولية ومداخيل الاملاك التابعة للدولة... الخ) وتنقسم إلى:¹

(أ) **الإيرادات الإجبارية:** تعبر هذه الإيرادات عن الإقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدول من أرباح مؤسسات القطاع العمومي؛

(ب) **الإيرادات الاختيارية:** يطلق على هذا النوع من الإيرادات على الضرائب المدفوعة إيراديا من قبل الأشخاص مقابل نفعهم وإستفادتهم بخدمة معينة من طرف الدولة..

ويمكن متابعة تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2015 من خلال الجدول (1-2)

¹ دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص ص 361-362-363.

الجدول(2-1) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1998-2015)

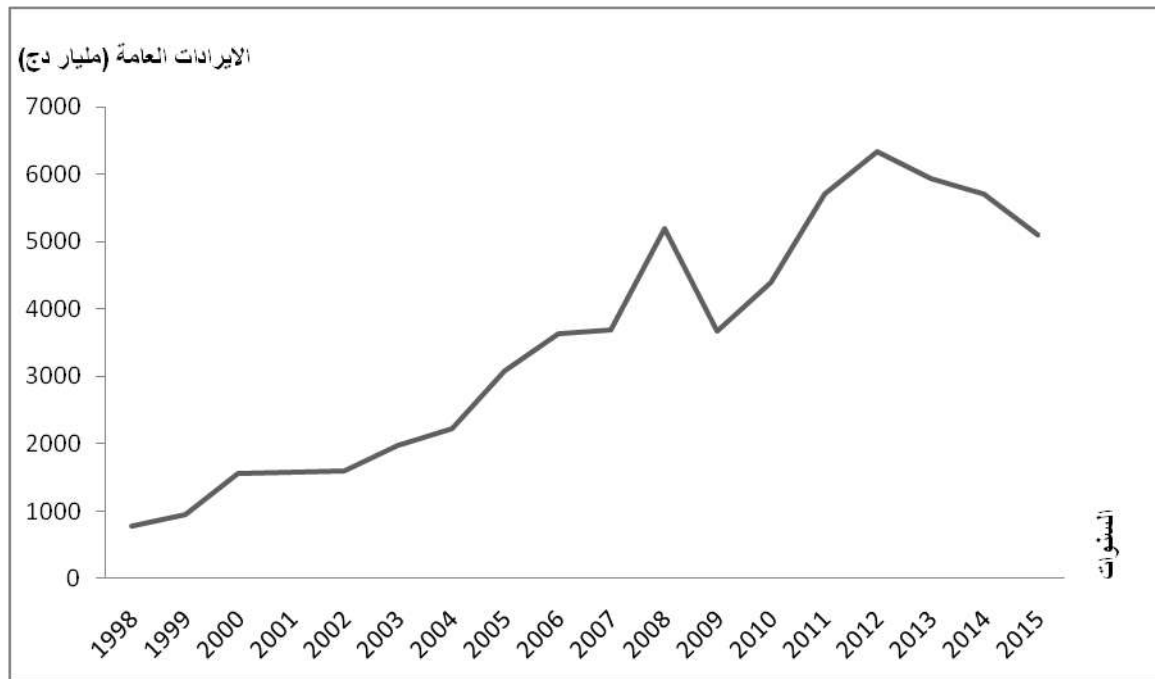
الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة
1998	774.6
1999	950.5
2000	1562.7
2001	1578.1
2002	1603.2
2003	1966.6
2004	2229.7
2005	3082.6
2006	3639.6
2007	3687.8
2008	5190.5
2009	3672.9
2010	4392.9
2011	5703.4
2012	6339.3
2013	5940.9
2014	5719
2015	5103.1

المصدر: مديرية الخزينة، وزارة المالية، تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول(2-1) نلاحظ في سنة 1998 أن الإيرادات العامة بلغت قيمتها إلى 774.6 مليار دينار جزائري، لترتفع في سنة 2000 حيث بلغت 1562.75 مليار دينار جزائري، وتستمر في الارتفاع إلى غاية 2008 حيث وصلت إلى 5190.5 مليار دينار جزائري ويمكن أن يعود ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية وتكمن هذه المرحلة بأنها هامة وتمثلت في كونها جاءت بعد سنوات صعبة مر بها الاقتصاد الجزائري وتعرضه لضغوطات خارجية لمشكلة المديونية الخارجية، وانخفضت في 2009 إلى 3672.9 مليار دينار جزائري بسبب الأزمة المالية ثم عادت إلى الارتفاع من جديد من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2012 حيث بلغت إلى غاية 6339.3 مليار دج ثم عادت إلى انخفاض في سنة 2013 حيث بلغت 5940.9 مليار دينار جزائري وتستمر في الانخفاض سنتي 2014 و 2015 لتبلغ قيمتها إلى 5103.1 مليار دينار جزائري، ويمكن تمثيل تطورات الإيرادات العامة في الشكل التالي

الشكل (2-1): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1998-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول بالاعتماد على برنامج Exel.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة

يعبر تطور النفقات العامة عن تطور دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتأثر النفقات العامة بارتفاع أو انخفاض الإيرادات العامة، وتنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين:¹

- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تسمح بتسيير نشاطات العادية والطبيعية للدولة، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح الإدارية والعمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة.
- **نفقات التجهيز:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع استثماري يتولد عنه زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق عليها أيضا ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتصنف هذه الاستثمارات ضمن إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وفي مايلي سنقوم بدراسة النفقات العامة في الجزائر من خلال الأتي:

¹ دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص ص 347-363.

1- تطور النفقات العامة في الجزائر: يمكن تتبع هذه تطورات من خلال جدول التالي:

الجدول(2-2): تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الفترة 2015-1998

الوحدة: مليار دج.

السنة	إجمالي النفقات	معدل النمو %	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير %	نسبة نفقات التجهيز %
1998	875.6	-	663.8	211.8	75.81	24.19
1999	961.5	9.81	774.6	186.9	80.08	19.92
2000	1178.1	22.53	838.9	339.2	71.25	28.75
2001	1321.0	12.13	798.6	522.4	60.13	39.87
2002	1550.6	17.38	975.6	575	62.91	37.08
2003	1690.2	09.00	1122.8	567.4	66.43	33.56
2004	1891.8	11.93	1251.1	640.7	66.13	33.86
2005	2092.0	10.58	1245.1	846.9	59.51	40.48
2006	2453.0	17.26	1437.9	1015.1	58.61	41.38
2007	3108.5	26.72	1673.9	1434.6	53.84	46.15
2008	4175.0	34.31	2217.7	1957.3	53.11	46.88
2009	4246.3	01.71	2300.0	1946.3	54.16	45.83
2010	4466.9	05.20	3446.0	1020.9	77.14	22.85
2011	5853.6	31.04	4291.2	1562.4	73.30	26.69
2012	7058.1	20.58	4925.1	2133	69.77	30.22
2013	6092.1	-13.69	4335.6	1756.5	71.16	28.83
2014	6995.7	14.83	4714.6	2281.1	67.39	32.60
2015	7656.3	9.44	4972.3	2684	64.94	35.05

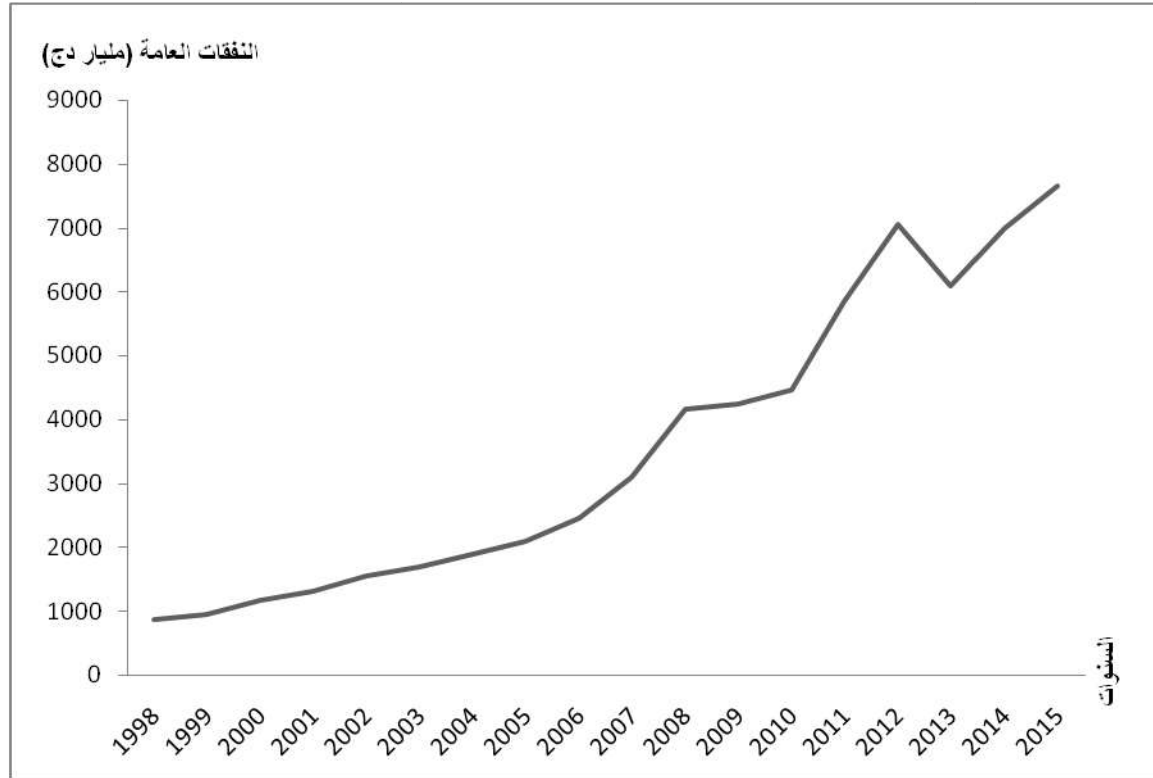
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة المالية، تقرير البنك الجزائر 2015/2004.

نلاحظ من الجدول (2-2) أن نفقات التسيير التي مثلت ومازلت تمثل النسبة الأكبر من النفقات التجهيز في الفترة المدروسة حيث تبقى نسبة النفقات التسيير متذبذبة في الحدود ما بين 53% و 80% من النفقات الإجمالية يمكن أن يعود ذلك نتيجة زيادة أعباء الأجور، بينما النفقات التجهيز فقد سجلت أعلى نسبة لها خلال الفترة الدراسة سنة

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

2008 حيث بلغت 46.88% من النفقات الاجمالية، وتتميز النفقات العامة بارتفاع مستمر خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الشكل التالي .

الشكل (2-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1998-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول بالاعتماد على برنامج Exel.

تتغير النفقات العامة في الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ أن في سنة 1998 و 1999 إلى 2000 تزداد من 875.6 مليار دينار جزائري إلى 1178.1 مليار دينار جزائري ، ويمكن أن نفسر ذلك بارتفاع في الإيرادات العامة للدولة، كما نلاحظ ارتفاع في سنة 2006 إلى سنة 2008 من 2453 مليار دينار جزائري إلى 4175 مليار دينار جزائري ويرجع ذلك نتيجة تطبيق السياسة الإنعاش الاقتصادي ، وفي سنوات 2010 و 2011 ارتفعت النفقات العامة إلى غاية 5853.6 مليار دينار، وتراجعت في سنة 2013 حيث بلغت قيمتها إلى 6092.1 مليار دينار ثم ارتفعت في 2014 و 2015 وهذا ما يوضحه الشكل (2-2) .

2-تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام:

يعتبر الناتج المحلي الخام من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن إبراز حصة حقيقية للنفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

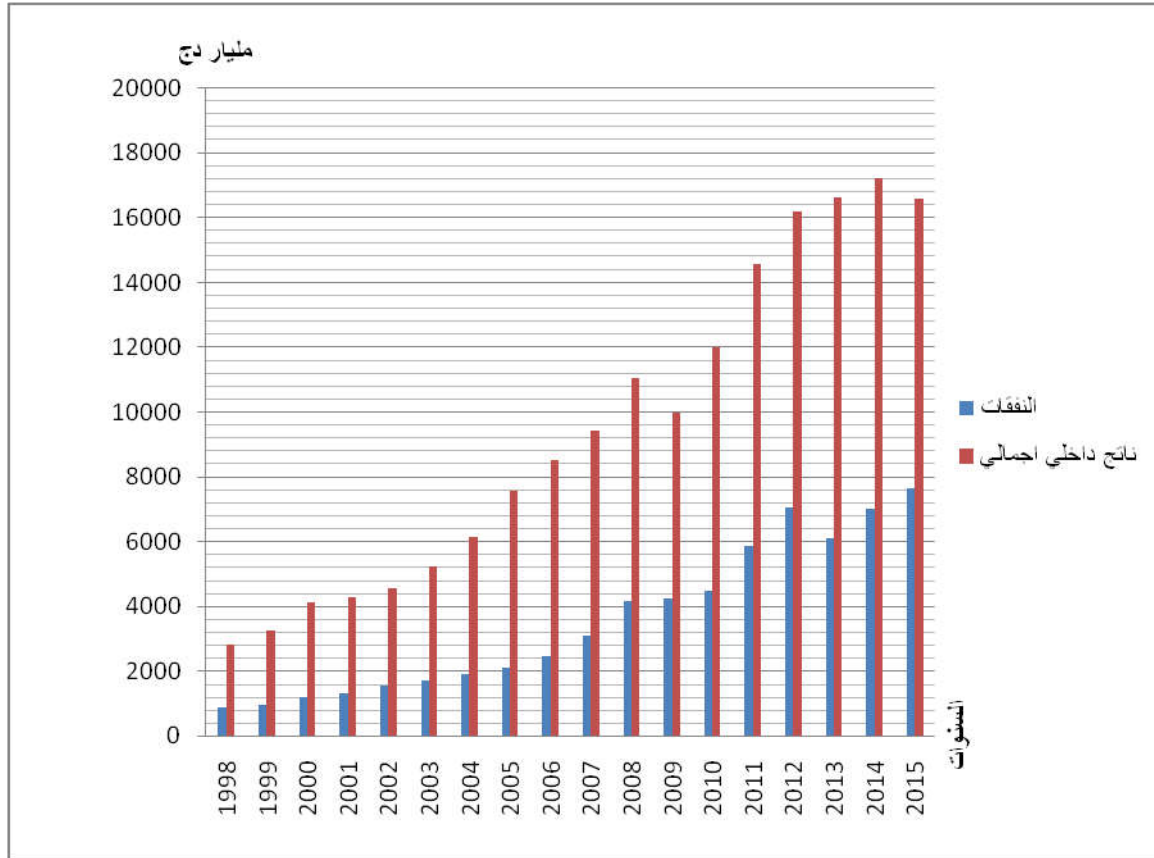
الجدول(2-3): تطور النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (1998-2015)

السنة	النفقات العامة (مليار دينار دج)	ناتج داخلي إجمالي (مليار دج)	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الخام %
1998	875.6	2830.4	30.94
1999	961.5	3238.2	29.69
2000	1178.1	4123.5	28.57
2001	1321	4260.8	31.00
2002	1550.6	4537.7	34.17
2003	1690.2	5247.5	32.21
2004	1891.8	6150.4	30.76
2005	2092	7563.6	27.66
2006	2453	8514.8	28.81
2007	3108.5	9408.3	33.04
2008	4175	11043.7	37.80
2009	4246.3	9968.00	42.60
2010	4466.9	11991.6	37.25
2011	5853.6	14588.5	40.12
2012	7058.1	16208.7	43.55
2013	6092.1	16650.2	36.59
2014	6995.7	17242.5	40.57
2015	7656.3	16591.9	46.14

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للميزانية، التقرير بنك الجزائر 2015/2004

نلاحظ من الجدول(2-3) أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي سجل ارتفاعا من بداية 1998 إلى غاية 2002 إلى نسبة 34,17% وفي سنة 2015 سجلت نسبة 46,14% كأعلى نسبة سجلتها خلال الفترة المدروسة وبهذا نستنتج انه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ازدادت النفقات العامة، وبالرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها مازالت لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث هناك العديد من القطاعات لا تغطي إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما انه هناك نقص في الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة وغيرها رغم أن هدف النفقات في عصرنا أصبح اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا.

الشكل (2-3): تطور النفقات العامة نسبة إلى الناتج داخلي خام



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول بالاعتماد على برنامج Excel.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية العامة

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".¹

وعرفها أيضا على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات".²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بدون وزارة قانون رقم 17/84 القوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد، 28 المؤرخة 10 جويلية 1984، ص 1040.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/90 المتعلق بالمالية العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، ص 1132.

الجدول(2-4): تطور الرصيد الميزانية الجزائر خلال الفترة (1998-2015)

الوحدة: مليار دج

السنة	رصيد الميزانية
1998	-101
1999	-11
2000	384.6
2001	257.1
2002	52.6
2003	276.4
2004	337.9
2005	990.6
2006	1186.8
2007	579.3
2008	1015.5
2009	-573.4
2010	-74
2011	-150.2
2012	-718.8
2013	-151.2
2014	-1276.7
2015	-2553.2

المصدر: وزارة المالية، إحصائيات المديرية العامة للخزينة، تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ في سنة 1998 عجز قدره 101.6 مليار دينار جزائري وهذا بسبب تدهور أسعار المحروقات في العقد السابق، وفي عام 2000 سجل فائض في الميزانية العامة قدره 384 مليار دينار جزائري بسبب إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي يمول الميزانية في حالة العجز، ونلاحظ خلال الفترة 2001 إلى غاية 2008 وجود فائض في الميزانية بسبب تزايد حجم الإيرادات، وشهدت سنة 2009 عودة العجز الذي قدره 573.4 مليار دينار جزائري، وواصل رصيد الميزانية تسجيله للعجز إلى غاية 2015 بسبب تزايد حجم النفقات العامة بمعدلات كبيرة نتيجة البرامج التنموية وسياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الرابع: دور الحماية البترولية في السياسة المالية

وقصد التعرف إلى دور الحماية البترولية في أدوات السياسة المالية في الجزائر سنتطرق إلى الآتي:

أولاً: مفهوم الحماية البترولية

تعتبر الحماية البترولية المورد الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، وتتغير هذه الأخيرة بتغير سعر النفط في السوق، فلما ارتفعت أسعار في سنة 1999 انتعشت الإيرادات والميزانية ولما تنخفضت الأسعار تنخفض الإيرادات.

وتعرف الحماية البترولية بأنها: عبارة عن الضرائب تدفع مقابل الحصول على الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة، أي أنها ضريبة تفرض على الشركات البترولية على أساس نسبة معينة على كل عملية البيع بالنسبة للدرميل.¹

ثانياً: دور الحماية البترولية في الإيرادات العامة

تؤثر تغيرات سعر النفط على الإيرادات العامة عن طريق الحماية البترولية التي تشكل معظم إيرادات العامة في الجزائر التي تعتمد على سياسة "الكل البترول" بحيث يرتبط حجم الإيرادات العامة في ميزانية العامة في الجزائر بحجم الحماية البترولية بشكل كبير، والتي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعار النفط .

¹ عصماني مختار، دور الحماية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مذكرة الماجستير، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 13.

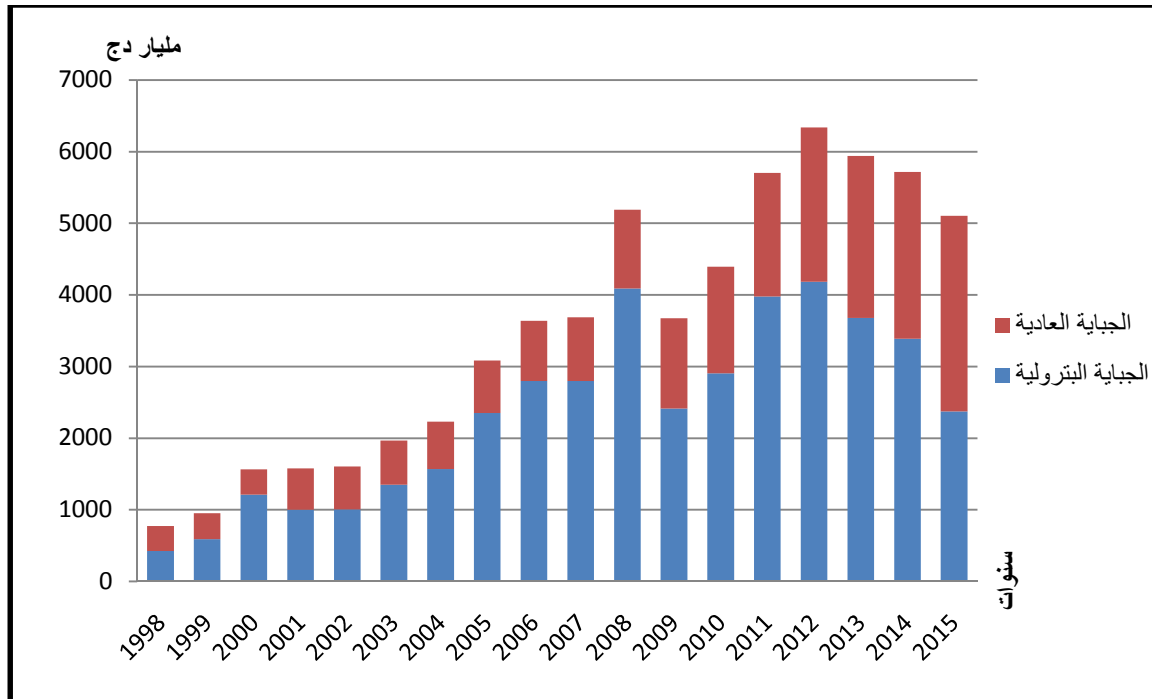
الجدول (2-5): علاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة للفترة (1998-2015).

السنة	سعر النفط (دولار للبرميل)	الجبابة البترولية (مليار دج)	الإيرادات العامة (مليار دج)	نسبة الجبابة البترولية إلى الإيرادات %
1998	12.78	425.9	774.6	54.98
1999	17.82	588.3	950.5	61.89
2000	28.5	1213.1	1562.7	77.63
2001	24.44	1001.4	1578.1	63.46
2002	25.2	1007.9	1603.2	62.87
2003	28.89	1350.2	1966.6	68.66
2004	38.24	1570.7	2229.7	70.44
2005	54.41	2352.7	3082.6	76.32
2006	65.14	2799.0	3639.8	76.90
2007	72.45	2796.8	3687.8	75.84
2008	96.99	4088.6	5190.5	78.77
2009	61.48	2412.7	3672.9	65.69
2010	80.15	2905.0	4392.9	66.13
2011	112.9	3979.7	5703.4	69.78
2012	110.93	4184.3	6339.3	66.01
2013	109.55	3678.1	5940.9	61.91
2014	100.75	3388.4	5719.0	59.25
2015	57.39	2373.5	5103.1	46.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة المالية، تقرير البنك السنوي.

نلاحظ من خلال الجدول (2-7) أن الجبابة البترولية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط خلال الفترة المدروسة، بحيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2012 بمبلغ قدره 4184.3 مليار دينار جزائري لتعاود الانخفاض في سنة 2013 لتبلغ قيمتها 3678.1 مليار دينار جزائري لتستمر في الانخفاض إلى غاية 2015 لتصل إلى 2373.5 مليار دينار جزائري، وإما من ناحية مدى مساهمة الجبابة البترولية في الإيرادات العامة فنلاحظ أن مدى مساهمة الجبابة البترولية لم تقل عن نسبة 46.51% في الفترة المدروسة ونلاحظ الفترة من بداية 2000 إلى 2008 تميزت بارتفاع مساهمة الجبابة البترولية في الإيرادات العامة بحيث سجلت أعلى نسبة لها 78.77% أما في سنة 2009 عرفت مساهمة الجبابة البترولية في الإيرادات تراجعاً إلى 65.69% بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك سنة 2010 لتصل إلى 66.16% لتحقق إيرادات بترولية قدره 3979,7 مليار دج سنة 2011 و3678,1 مليار دينار جزائري سنة 2013 عند سعر بلغ 109 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2012 إلى غاية 2015 إلى 46.51% بسبب انهيار في أسعار النفط في بداية جوان 2014 .

الشكل (2-4): تطور الإيرادات العامة والجبائية البترولية خلال الفترة (1998-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول.

ثالثا: دور الجبائية البترولية في النفقات العامة

إن مصدر النفقات التي تصرفها الدولة تتم تغطيتها من قبل إيرادات التي تحصل عليها، فالجزائر مثلا تحصل النسبة الأكبر من إيراداتها من قبل الجبائية البترولية إذ ما يقارب 60% ويمكن توضيح من الجدول مدى مساهمة الجبائية البترولية لتغطية النفقات العامة.

الجدول (2-6): علاقة بين الجباية البترولية والنفقات العامة للفترة (1998-2015).

السنة	النفقات العامة (مليار دج)	سعر النفط (دولار للبرميل)	الجبائية البترولية (مليار دج)	نسبة إلى النفقات %
1998	875,6	12.78	425,9	48,64
1999	961,5	17.82	588,3	61,19
2000	1178,1	28.5	1213,1	102,97
2001	1321	24.44	1001,4	75,81
2002	1550,6	25.2	1007,9	65,00
2003	1690,2	28.89	1350,2	79,88
2004	1891,8	38.24	1570,7	83,03
2005	2092	54.41	2352,7	112,46
2006	2453	65.14	2799.0	114,11
2007	3108,5	72.45	2796,8	89,97
2008	4175.0	96.99	4088,6	97,93
2009	4246,3	61.48	2412,7	56,82
2010	4466,9	80.15	2905	65,03
2011	5853,6	112.9	3979,7	67,99
2012	7058,1	110.93	4184,3	59,28
2013	6092,1	109.55	3678,1	60,37
2014	6995,7	100.75	3388,4	48,44
2015	7656,3	57.39	2373,5	31,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة المالية، تقرير البنك السنوي.

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات نسبة معتبرة جدا خلال (1998-2008) حيث نلاحظ من خلال الفترة مابين 2000 إلى 2008 أن نسبة التغطية الجباية النفطية للنفقات العامة انحصرت ما بين 65% و 144% وهذا ما يفسر كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة وذلك لأن صادرات المحروقات تستحوذ على معظم الصادرات، اي ان عجز ميزانية بدأ بإنخفاض إلى أن شكل فائضا ابتداء من سنة 2000 بمبلغ مقداره 384 مليار دينار الجزائري، وإن تحقيق فائض في ميزانية يرجع بفضل زيادة في إيرادات العامة بفضل تحسن أسعار النفط، لتعاود الانخفاض قيمة الجباية النفطية في سنة 2009 لتبلغ نسبة تغطية الجباية النفطية للنفقات العامة 56,82 % لتعاود إرتفاع سنة 2011 إلا أنها بدأت في انخفاض ابتداء منذ سنة 2012 لتصل نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة سنة 2015 نسبة 31 % وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة: (1998-2015)

سيتم في هذا المبحث تقديم متغيرات النموذج وتقدير ثلاثة نماذج وهي:

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات النموذج وتقديمه

إن أهم متغيرات النموذج تتمثل في المتغير المستقل الذي هو سعر النفط والمتغيرات التابعة هي النفقات العامة، الإيرادات العامة، الجباية البترولية.

-**المتغيرات التابعة:** ما يعرف بالمتغيرات الداخلة وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ويتم التأثير عليه من قبل المتغير أو المتغيرات المستقلة وترمز هذه المتغيرات بـ (Y).¹

وفي دراستنا تتمثل هذه المتغيرات في:

E: الإيرادات العامة؛

RE: النفقات العامة؛

FP: الجباية البترولية.

-**المتغيرات المسقلة:** ما يعرف بالمتغير الخارج وهو المتغير الذي يؤثر في النموذج على المتغيرات التابعة ولا يتأثر وتتحدد قيمته بعوامل خارجة عن النموذج، ويرمز له بالرمز بـ (X).²

وتتمثل هذا المتغير في دراستنا هو سعر النفط (PP).

-**تقديم النموذج:** النموذج الخطي البسيط هو العلاقة بين متغير أحدهما تابع (Y) والآخر المستقل (X) إن العلاقة التي تجمع بين هذين المتغيرين على الشكل:

$$y_t = \alpha + \beta x_i + e_i$$

حيث تتمثل كل من:

e_i: حد الخطأ العشوائي؛

t: الزمن وهو يعبر عن السنوات الفترة الدراسة (1.....n)؛

α و β: معاملات النموذج.

¹ أحمد إبراهيم خضر، فروق بين متغيرات الاقتصاد القياسي، شبكة الالوكة، العدد 56 ، 2013. ص 02 .

² المرجع نفسه. ص 03

تحديد الشكل الرياضي للنموذج: في دراستنا توجد أربعة نماذج بسيطة وهي:

$$E_t = \alpha + \beta pp + e_i$$
 *نموذج تأثير سعر النفط على الإيرادات العامة:

$$RE_t = \alpha + \beta pp + e_i$$
 *نموذج تأثير سعر النفط على النفقات العامة:

$$CP_t = \alpha + \beta pp + e_i$$
 *نموذج تأثير سعر النفط على الجباية البترولية العامة:

حيث:

t: عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة المدروسة للفترة (1998-2015)؛

E: تمثل الإيرادات العامة؛

RE: تمثل النفقات العامة؛

FP: تمثل الجباية البترولية؛

pp: يمثل سعر النفط؛

α **β** : معاملات النموذج.

المطلب الثاني: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على الإيرادات العامة

إن الشكل العام للنموذج المقترح سيكون كما يلي

$$E_t = \alpha + \beta PP + e_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن عدد سنوات الفترة 1998-2015؛

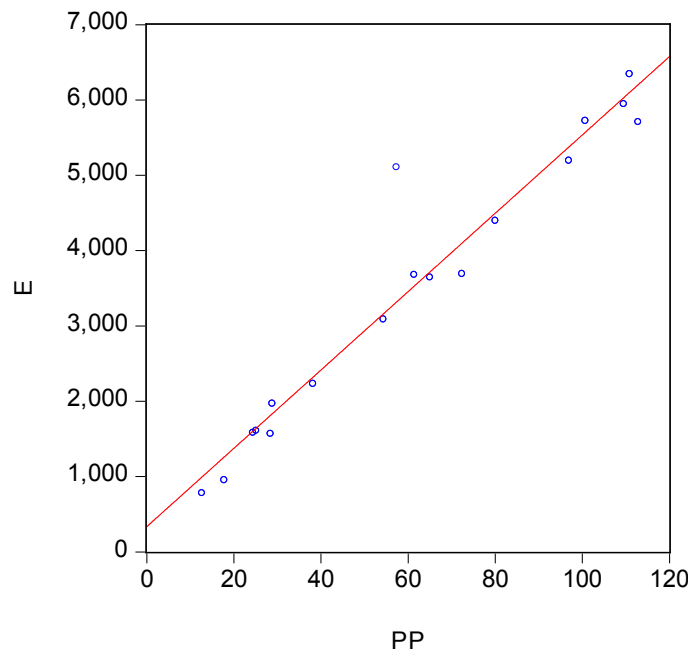
E: الإيرادات العامة؛

PP: سعر النفط؛

e_i : حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

يمكن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط) عن طريق رسم الشكل الانتشاري.

الشكل (2-5): شكل الانتشار للإيرادات العامة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من خلال الشكل أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (سعر النفط) والمتغير التابع (الإيرادات العامة).

- بعد استخدام Eviews9 تم الحصول على النموذج المقدر المقدر من خلال الجدول تقدير نموذج الانحدار البسيط للإيرادات العامة كالتالي (انظر الملحق رقم 01):

$$E = 334.629 + 52.01PP$$

- تحليل النموذج إحصائياً:

يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية:

- معامل التحديد: أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0.9322 وهو ما يعني أن هناك الارتباط قوي بين المتغير التابع المدرج في النموذج (الإيرادات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط) نسبته 93.22%، والباقي 6.78% يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج ومتضمنة حد الخطأ العشوائي.
- معامل التحديد المصحح: **Adjusted R-squared = 0.9280** هو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (الإيرادات العامة) بنسبة 92.80%.
- اختبار ستيودنت Student t : (اختبار معنوية معاملات الانحدار) عند درجة 5% يفسر t باختبار العلاقة بين سعر النفط والإيرادات العامة،

ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

$$H_0: \text{النموذج غير معنوي } \beta=0;$$

$$H_1: \text{النموذج معنوي } \beta \neq 0.$$

حيث نلاحظ من الجدول أن $t = 14.8377$ بمعنوية $\text{prob} = 0.000$

$$T_{n-k}^2 \quad t_{16}^{2.5\%} = 2.120$$

$$t_{\text{cal}} = 14.8377$$

ومنه، فقيمة ستيودنت Student المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة (أنظر الملحق رقم 01 و15) عند مستوى معنوية

$$5\%, \text{ أي: } t_{\text{cal}} > t_{\text{tab}}$$

ومنه نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية H_1 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سعر النفط يؤثر فعلا على الإيرادات العامة من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار ستيودنت.

- اختبار فيشر F : يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير

الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

$$H_0: \text{النموذج غير معنوي } \beta=0;$$

$$H_1: \text{النموذج معنوي } \beta \neq 0.$$

نلاحظ من الجدول أن $F = 220.1589$ بمعنوية $\text{prob} = 0.000$

وبمقارنة اختبار فيشر الجدولة F^α (أنظر الملحق رقم 01 و16) يبرز أن:

$$F_{n-k}^\alpha \quad F_{16}^{5\%} = 220.1589$$

$$F_t = 4.49$$

أي أن:

$$F_{\text{cal}} > F_{\text{tab}}$$

إذن ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه، فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على

اختبار فيشر.

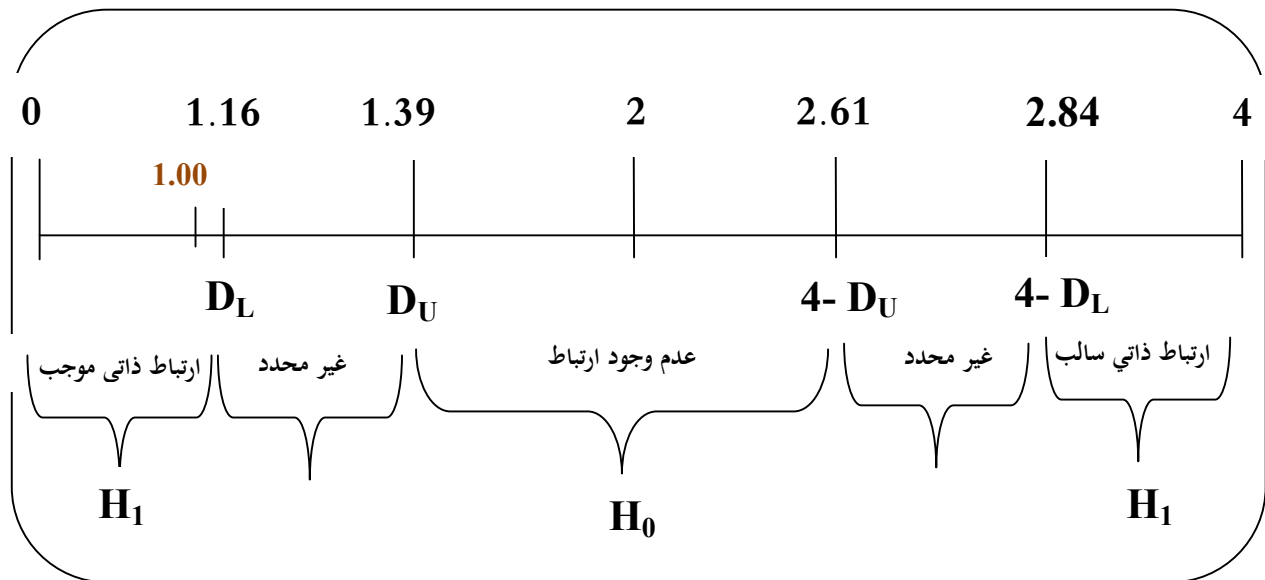
- اختبار دارين واتسون **Durbin Watson**: هو أحد الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط

الذاتي من الدرجة الأولى، وذلك وفق الفرضيات الموالية:

$$H_0: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء } p=0;$$

H_1 : وجود ارتباط ذاتي $P \neq 0$

الشكل (2-6): مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (الإيرادات العامة).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول دورين واتسون.

بعد استخراج القيمة المحسوبة من الجدول (انظر الملحق رقم 01 و 17) المقدرة بـ $DW=1.00$ ، نجد أنها تقع خارج قيمة DL التي تساوي 1.16 وقيمة DU والتي تساوي 1.39 من جدول DW (انظر الملحق رقم 17) وحسب معطيات النموذج والمكونة من 18 مشاهدة، متغير واحد مستقل متمثل في سعر النفط ومتغير واحد تابع متمثل في الإيرادات العامة ومعنوية تقدر بـ 5% ومنه يتضح أن إحصائية DW تقع في منطقة H_1 أي في المجال $(0 - 1.16)$ ، أي أن الارتباط الذاتي موجب .

وللتأكد من صحة وجود ارتباط ذاتي يتم اللجوء إلى اختبار الارتباط الذاتي بين أخطاء (اختبار **serial correlation**) وهذا ما يوضحه الجدول (انظر الملحق رقم 02).

ويتضح من الجدول اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء للإيرادات العامة (اختبار Breusch-Godfried) أنه عند مقارنة الاحتمال المقابل لقيمة فيشر والمقدر بـ 0.3583 نجده أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه تقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو ما يمكن التأكد منه عن طريق بيان الارتباط الذاتي للبقايا.

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

نلاحظ من خلال الجدول الارتباط الذاتي للبقايا (انظر الملحق رقم 03) يتضح أنه لا توجد أية إحصائية تقع خارج مجال الثقة، وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

للكشف عن المشكلة تجانس نعتمد على اختبار وايت (White) والذي يظهر ما إذا كان هناك تجانس لعنصر الخطأ أم لا.

نلاحظ من خلال الجدول اختبار عدم التجانس التباين للإيرادات العامة (اختبار وايت) (انظر الملحق رقم 04). أن: $F_{p_{rov}}=0.8247 > 0.05$ نقبل فرضية H_0 بتجانس التباين.

-تحليل النموذج إقتصاديا:

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن المعلمة سعر النفط إشارتها موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط)، وهذا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية حيث أن الجزائر هي عبارة عن دولة نفطية، وعليه فإن أي ارتفاع في سعر برميل النفط سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في الإيرادات العامة حيث إذا تغير سعر النفط بـ 1 دولار أمريكي تتغير حجم الإيرادات العامة بـ 52.01 مليار دج، ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على النفقات العامة

ويتمثل الشكل العام للنموذج كما يلي:

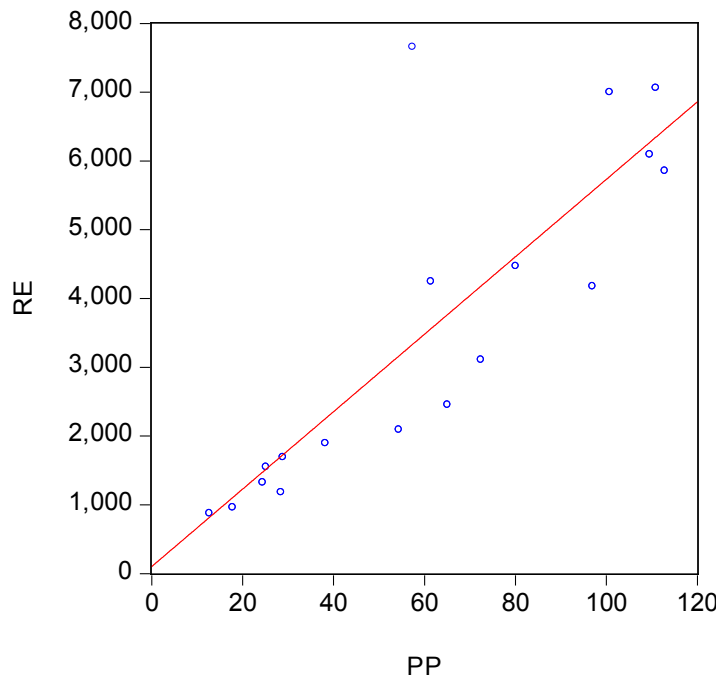
$$ER_t = \alpha + \beta pp + e_i$$

حيث:

ER: النفقات العامة.

يمكن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (النفقات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط) عن طريق رسم الشكل الانتشاري.

الشكل (2-7): شكل الانتشار للنققات العامة.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من خلال الشكل أن هناك علاقة خطية طردية بين المتغير المستقل (سعر النفط) والمتغير التابع (النققات العامة). وبعد استخدام برنامج Eviews 9 تم الحصول على النموذج المقدر من خلال الجدول تقدير نموذج الانحدار البسيط للنققات العامة (انظر الملحق رقم 05) كالآتي:

$$ER = 101.313 + 56.31PP$$

-تحليل النموذج إحصائياً:

يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية:

- معامل التحديد: تتمثل القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0.6980 وهو ما يعني أن هناك الارتباط قوي بين المتغير التابع المدرج في النموذج (النققات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط) نسبته 69.80%، والباقي 30.20% يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج ومتضمنة حد الخطأ العشوائي.
- معامل التحديد المصحح: $Adjusted R-squared = 0.6791$ هو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (النققات العامة) بنسبة 67.91%.
- اختبار ستيودنت $STUDENT$: (اختبار معنوية معاملات الانحدار) عند درجة 5% يفسر t باختبار العلاقة بين سعر النفط والنققات العامة.

ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

$$H_0: \text{النموذج غير معنوي } \beta=0$$

$$H_1: \text{النموذج معنوي } \beta \neq 0$$

حيث نلاحظ من الجدول أن $t = 6.0812$ بمعنوية $\text{prob} = 0.000$

$$T_{n-k}^2 \quad t_{16}^{2.5\%} = 2.120$$

$$t_{\text{cal}} = 6.0812$$

ومنه، فقيمة ستيودنت Student المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة (أنظر الملحق رقم 05 و15) عند مستوى معنوية

$$5\%, \text{ أي: } t_{\text{cal}} > t_{\text{tab}}$$

ومنه نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية H_1 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سعر النفط يؤثر فعلا على النفقات العامة من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار ستيودنت.

- اختبار فيشر F : يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

$$H_0: \text{النموذج غير معنوي } \beta=0$$

$$H_1: \text{النموذج معنوي } \beta \neq 0$$

نلاحظ من الجدول أن $F = 36.981$ بمعنوية $\text{prob} = 0.000$

ومقارنة اختبار فيشر الجدولة F^α (أنظر الملحق رقم 05 و16) يبرز أن:

$$F_{n-k}^\alpha \quad F_{16}^{5\%} = 36.981$$

$$F_t = 4.49$$

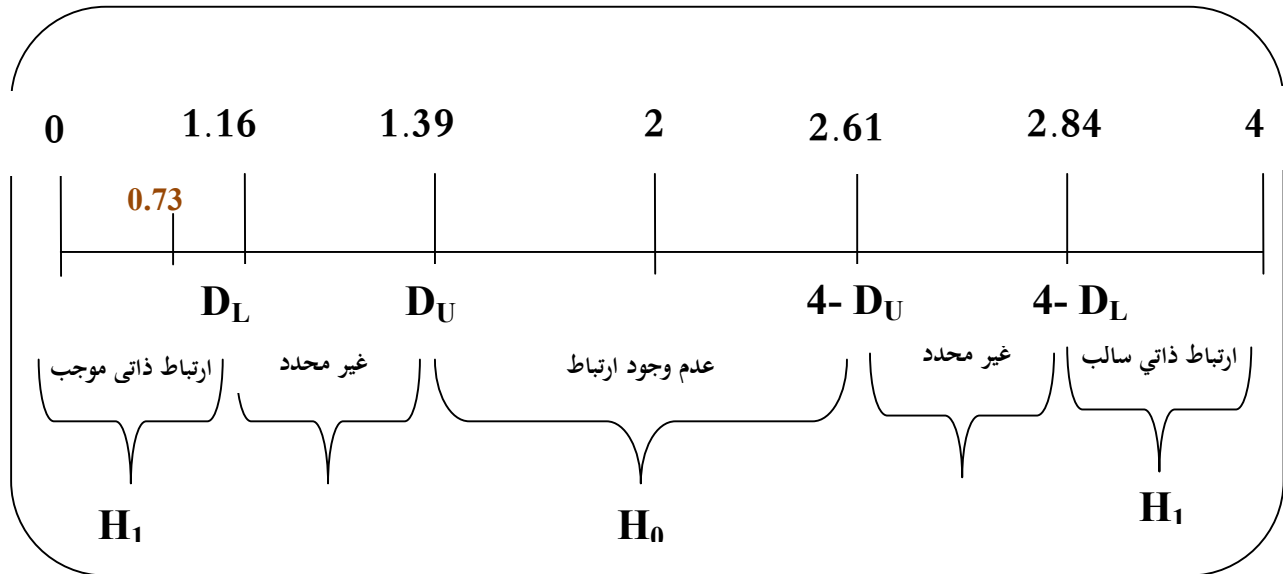
أي أن:

$$F_{\text{cal}} > F_{\text{tab}}$$

إذن نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه، فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

- اختبار دارين واتسون Durbin Watson:

الشكل (2-8): مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (النفقات العامة).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول دورين واتسون.

بعد استخراج القيمة المحسوبة من الشكل (2-8) المقدرة بـ $DW=0.73$ ، نجد أنها تقع خارج قيمة DL التي تساوي 1.16 وقيمة DU والتي تساوي 0.73 من جدول DW (أنظر الملحق رقم 05 و17) وحسب معطيات النموذج والمكونة من 18 مشاهدة، متغير واحد مستقل متمثل في سعر النفط ومتغير واحد تابع متمثل في النفقات العامة ومعنوية تقدر بـ 5% ومنه يتضح أن إحصائية DW تقع في منطقة H_1 أي في المجال (0 - 1.16)، أي أن الارتباط الذاتي موجب.

وللتأكد من صحة وجود ارتباط ذاتي يتم اللجوء إلى اختبار الارتباط الذاتي بين أخطاء (اختبار serial correlation).

ويتضح من الجدول اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء للنفقات العامة (أنظر الملحق رقم 06) أنه عند مقارنة الاحتمال المقابل لقيمة فيشر والمقدر بـ 0.0210 نجده أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه تقبل فرضية العدم H_0 ونقول أن الأخطاء ترتبط ذاتيا، وهو ما يمكن التأكد منه عن طريق بيان الارتباط الذاتي للبواقي.

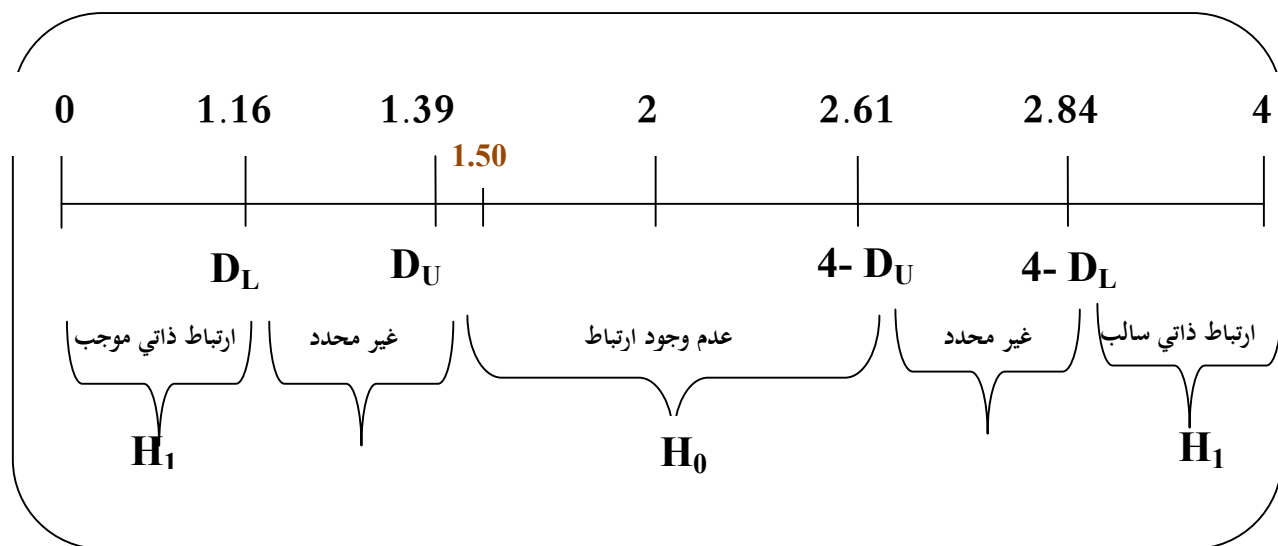
نلاحظ من خلال الجدول الارتباط الذاتي للبواقي (أنظر الملحق رقم 07) يتضح أنه لا يوجد إحصائيات تخرج عن مجال الثقة، ومن أجل معالجة النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء يتم اللجوء إلى أبسط نماذج تصحيح الأخطاء وهو نموذج

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

"كوكران أوركت Cochrane-Orcut"، وهذا ما يوضحه الجدول نتائج تقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي (1)AR للنفقات العامة (انظر الملحق رقم 08).

ويتضح من خلال الجدول رقم أنه بإضافة الانحدار الذاتي (1)AR أصبحت قيمة DW (1.50) وهذا ما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر المصحح، ومنه تقبل فرضية عدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء والشكل (9-2) يوضح ذلك.

الشكل (9-2): مجال اختبار دارين واتسون لتقدير تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي (1)AR.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول دورين واتسون.

على هذا الأساس تصبح معادلة الانحدار للنموذج المصحح كالتالي (انظر الملحق رقم 09):

$$RE = 3752.09872019 + 9.45100581722PP + (AR(1)=0.975055227228, UNCOND)$$

إختبار عدم التجانس التباين: نلاحظ من الجدول اختبار عدم التجانس (وايت) (انظر الملحق رقم 10) أن: $F_{Prov}=0.8997 > 0.05$ نقبل فرضية H_0 بتجانس التباين.

تحليل نموذج اقتصاديا:

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن المعلمة سعر النفط إشارتها موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النفقات العامة) والمتغير المستقل (سعر النفط)، وباعتبار الجزائر دولة نفطية فإذا تغير سعر النفط بـ 1 دولار أمريكي تتغير حجم النفقات العامة بـ 56.31 مليار دج، ومنه يمكن القول فإن النموذج مقبول إقتصاديا.

المطلب الرابع: تقدير نموذج بسيط لتأثير سعر النفط على الجباية البترولية

ويكون الشكل العام كالاتي:

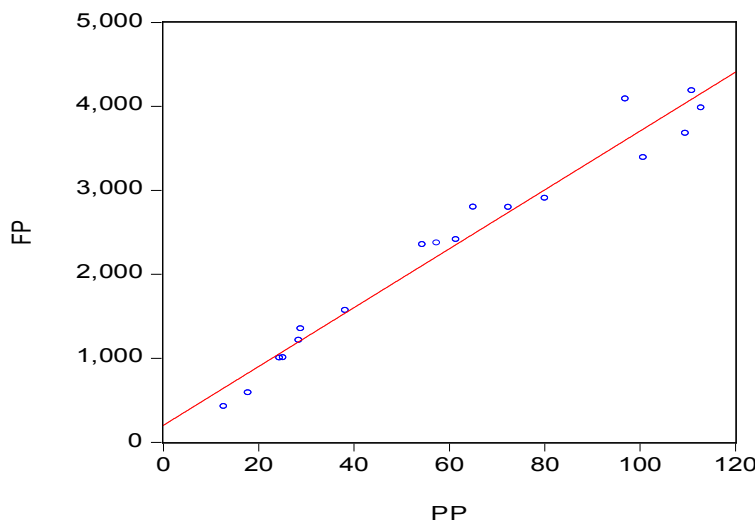
$$FP = \alpha + \beta PP_i + e_i$$

حيث:

FP: الجباية البترولية .

يمكن استخلاص نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (الجباية البترولية) والمتغير المستقل (سعر النفط) عن طريق رسم الشكل الانتشاري.

الشكل (2-10): شكل الانتشار للجباية البترولية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من خلال الشكل أن هناك علاقة طردية خطية بين المتغير المستقل (سعر النفط) والمتغير التابع (الجباية البترولية).

بعد استخدام Eviews9 تم الحصول على النموذج الانحدار الخطي البسيط للجباية البترولية (انظر الملحق رقم 11) المقدر كالاتي:

$$FP = 202.14 + 35.04PP$$

-تحليل النموذج إحصائيا:

يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية:

- **معامل التحديد:** أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0.9665 وقريب من 1 وهو ما يعني أن هناك الارتباط قوي جدا بين المتغير التابع المدرج في النموذج (الجباية البترولية) والمتغير المستقل (سعر النفط) نسبه 96.65%، والباقي 3.35% يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج .

- **معامل التحديد المصحح:** $Adjusted R-squared = 0.9645$ هو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع (الجباية البترولية) بنسبة 96.45%.

- اختبار ستيودنت STUDENT :

H_0 : النموذج غير معنوي $\beta=0$ ؛

H_1 : النموذج معنوي $\beta \neq 0$

حيث نلاحظ من الجدول أن $t = 21.515$ بمعنوية 0.000

$$T_{n-k}^2 \quad t_{16}^{2.5\%} = 2.120$$

$$t_{cal} = 21.515$$

ومنه، فقيمة ستيودنت Student المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة (أنظر الملحق رقم 11 و15) عند مستوى معنوية

$$t_{cal} > t_{tab} \quad 5\%$$

ومنه نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية H_1 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سعر النفط يؤثر فعلا على الجباية البترولية من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار ستيودنت.

- اختبار فيشر F:

H_0 : النموذج غير معنوي $\beta=0$ ؛

H_1 : النموذج معنوي $\beta \neq 0$

نلاحظ من الجدول أن $F=462.928$ بمعنوية $prob= 0.000$

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

ومقارنة اختبار فيشر الجدولة F^α (أنظر الملحق رقم 11 و 16) بيزر أن:

$$F_{n-k}^\alpha \quad F_{16}^{5\%} = 462.928$$

$$F_t = 4.49$$

أي أن:

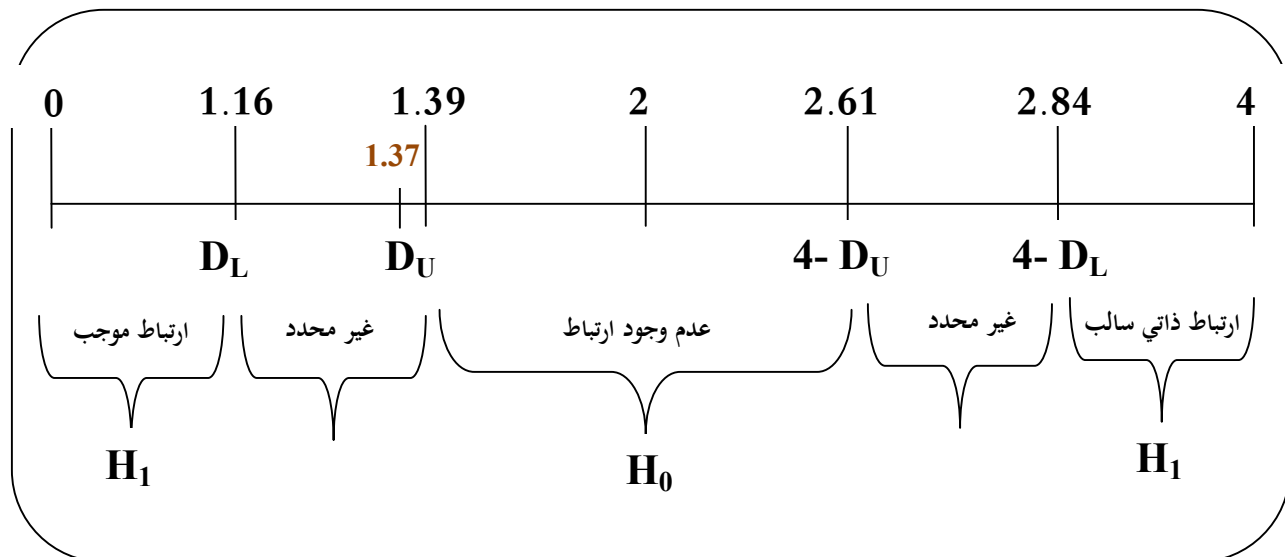
$$F_{cal} > F_{tab}$$

إذن ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه، فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

- اختبار دارين واتسون Durbin Watson:

بعد استخراج القيمة المحسوبة من الجدول المقدر بـ $DW=1.37$ ، نجد أنها تقع خارج قيمة DL التي تساوي 1.16 وقيمة DU من جدول DW (أنظر الملحق رقم 11 و 17) وحسب معطيات النموذج والمكونة من 18 مشاهدة، متغير واحد مستقل متمثل في سعر النفط ومتغير واحد تابع متمثل في الجباية البترولية ومعنوية تقدر بـ 5% ومنه يتضح أن إحصائية DW تقع في منطقة اللاحسم أي في المجال (DU, DL) (1.39-1.16)، أي أن الارتباط الذاتي غير محدد.

الشكل (2-11): مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون للنموذج المقدر (الجباية البترولية)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول دورين واتسون.

الفصل الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (1998-2015)

نلاحظ من خلال الشكل (2-11) أن قيمة دربن واتسن المحسوبة تقع بين $DL > d^* > DU$ ومنه فإن هذا الاختبار لا يعطي أي نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض فرض العدم، و تسمى هذه بمنطقة عدم اتخاذ القرار (منطقة اللاحسم)، وبما أن فرضية العدم تنص على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، فإنه في مثل هذه الحالة لا يمكن اتخاذ أي قرار وستوجه إجراء اختبار آخر للكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي. وللتأكد من صحة عدم وجود ارتباط ذاتي يتم اللجوء إلى اختبار LM serial correlation LM بمثابة البديل لاختبار DW ، فاختبار (LM) يعتبر بديل جيد ويتلافى عيوب اختبار (DW) (انظر الملحق رقم 12).

يتضح من الجدول أنه عند مقارنة الاحتمال المقابل لقيمة فيشر والمقدر بـ 0.28 نجد أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه تقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهو ما يمكن التأكد منه عن طريق بيان الارتباط الذاتي للبقاى (انظر الملحق رقم 13).

ونلاحظ من خلال الجدول يتضح أنه لا توجد أية إحصائية تقع خارج مجال الثقة، وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء. اختبار عدم التجانس التباين: نلاحظ خلال الجدول اختبار عدم التجانس التباين للجباية البترولية (اختبار وايت) (انظر الملحق رقم 14) أن قيمة لفيشر: $F_{Prov}=0.0645 > 0.05$ نقبل فرضية H_0 بتجانس التباين (فرضية العدم).
تحليل نموذج اقتصاديا:

نلاحظ من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن المعلمة سعر نفط إشارتها موجبة، أي أن هناك العلاقة طردية بين المتغير التابع (الجباية البترولية) والمتغير المستقل (سعر النفط)، فإذا تغير سعر النفط بـ 1 دولار أمريكي تتغير حجم الجباية البترولية بـ 35.04 مليار دج، حيث تزداد اقتطاع كلما ازدادت العوائد البترولية، وهنا يمكن القول أن نموذج مقبول اقتصاديا.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال 1998-2015 حيث تم جمع بيانات المستخدمة في الفترة الدراسة من البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر ووزارة المالية، حيث تم استخدام هذه بيانات في الدراسة التحليلية وبعد ذلك تم بناء نماذج قياسية وتقدير واختبار هذه النماذج، وتوصل في الأخير إلى أن النفقات والإيرادات العامة تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تعتمد إيراداته على أسعار الموارد الطاقوية.

الختامة

إن الأزمة الحالية للانخفاض أسعار النفط لها تأثيرات سلبية على تنمية الاقتصاد في الدول النفطية خاصة التي تعتمد على إيرادات النفط، وتعد الجزائر من الدول التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط وذلك لإعتمادها على العوائد النفطية بشكل كبير في تمويل الإيرادات ومن ثم تغطية النفقات العامة، وهنا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة لتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط.

وقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لظاهرة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على السياسة المالية خلال الفترة المدروسة خاصة فإن اقتصاد الجزائر يعتمد بصفة كبيرة على النفط في تمويل الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة التي تتم من خلالها تمويل البرامج التنموية حيث تبين لنا في الدراسة أن في التغير سعر النفط للبرميل يساهم في تغير العوائد البترولية وبالتالي في الجباية البترولية التي تساهم بشكل واسع في الإيرادات العامة.

أولاً: اختبار الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى: أثبت من خلال الدراسة القياسية وذلك بإستخدام نموذج المقدر لتأثير سعر للبرميل النفط على السياسة المالية والذي تم تقسيمه من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة والجباية البترولية، والذي كان مقبولاً من الناحية الإقتصادية والإحصائية وذلك بعد خضوعه لمجموعة من إختبارات، مما يثبت صحة هذه الفرضية والتي مفادها: "توجد علاقة ذات معنى بين تغيرات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر وهي علاقة ذات دلالة إحصائية وإقتصادية"
- بالنسبة للفرضية الثانية: أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط والإيرادات العامة، وبعد دراسة نموذج وإختباره توضح قبوله إحصائياً حيث بلغ معامل تحديد $R^2 = 0.9322$ ، في حين سجل معامل معامل التحديد المصحح ماقيمته $\bar{R} = 0.9280$ ، وبعد ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة المتغير المستقل موجبة وعليه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا نموذج لا يحقق أكبر معامل تحديد وأقل احتمال، وهذا بدوره ما يثبت خطأ هذه الفرضية والتي مفادها: "يعتبر نموذج إحدار تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة النموذج الأمثل المفسر للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية؛"
- بالنسبة للفرضية الثالثة: أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط والنفقات العامة، وبعد دراسة نموذج وإختباره توضح قبوله إحصائياً حيث بلغ معامل تحديد $R^2 = 0.6980$ ، في حين سجل معامل معامل التحديد المصحح ماقيمته $\bar{R} = 0.6791$ ، وبعد ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة المتغير المستقل موجبة وعليه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، إلا أن هذا نموذج لا يحقق أكبر معامل تحديد وأقل احتمال، وهذا بدوره يثبت خطأ صحة هذه الفرضية والتي مفادها: "يعتبر نموذج

إنحدار تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة النموذج الأمثل المفسر للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية".

- بالنسبة للفرضية الرابعة: أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط والجبابة البترولية، وبعد دراسة نموذج وإختباره توضح قبوله إحصائيا حيث بلغ معامل تحديد $R^2 = 0.9665$ ، في حين سجل معامل معامل التحديد المصحح ما قيمته $\bar{R} = 0.9645$ ، وبعد ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة المتغير المستقل موجبة وعليه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، وإن هذا أن هذا نموذج يحقق أكبر معامل تحديد وأقل احتمال، وهذا بدوره ما يثبت صحة هذه الفرضية والتي مفادها: " يعتبر نموذج إنحدار تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة النموذج الأمثل المفسر للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية".

ثانيا: نتائج الدراسة

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج وفيما يلي عرض لهذه الأخيرة:

- إن الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات، مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل؛
- عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة وذلك لإتباع الدولة سياسة انكماشية؛
- لاتزال الجزائر تعتمد على العوائد النفطية في تمويل إيراداتها وتغطية نفقاتها العامة؛
- تشكل الجبابة البترولية محرك للسياسة المالية في الجزائر، في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

ثالثا: التوصيات والتوجيهات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الصدمات الخارجية السلبية؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابية مع القطاعات الأخرى، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- دعم القطاعات الاقتصادية معينة خاصة منها الزراعية، فيجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء أو تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع؛
- تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات و فرض رقابة أكثر على الواردات التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على القطاع الإنتاجي؛
- خلق مؤسسات عامة يكون لها القدرة الاستيعابية لتسيير عوائد المحروقات الضخمة من خلال تحكمها في عمليات الإنفاق؛
- زيادة الإيرادات من خلال التقليل من الاعتماد على الجباية النفطية التوسيع في النشاط الإنتاجي والاجتماعي.

رابعا: آفاق البحث

تناولت الدراسة اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، نظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي لها صلة بهذه الدراسة تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا، نقترحها لان تكون إشكاليات لمواضيع بحث مثل:

- آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية؛
- تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية؛
- القطاع البترولي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري؛
- التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

قائمة المراجع

I-المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، (دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002).
2. الرفاعي احمد حسين، الوزني خالد واصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة السابعة (دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005).
3. زعي هيثم، أبو الزيب حسن، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000).
4. ساكر العربي محمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006).
5. عبد المطلب عبد الحميد، سياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، (مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003).
6. عثمان سعيد عبد العزيز، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، (الدار الجامعية، بيروت، 2008).
7. العيسى نزار سعد الدين، قطي إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، (دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006).
8. النصور أياذ عبد الفتاح، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (دار صفاء للنشر، عمان، 2013).

ثانياً: المذكرات

9. بيطام ريمه، انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، (مذكرة الماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014/2015).
10. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي، (مذكرة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2005/2006).
11. سعد الله داود ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، (مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012).
12. سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، (مذكرة الماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، 2013/2014).
13. ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)، (مذكرة الماجستير، جامعة الشلف، 2008 / 2009).

14. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، (مذكرة الماجيستير، جامعة سطيف، 2013/2014).

ثالثا: المجالات

15. إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الشلف، 2013.

16. بن رمضان أنيسة، تطير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة مستغانم، 2015.

17. بن يحيى نسيم، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، العدد 02، سبتمبر 2014.

18. تبيتي عبد الرحيم، بطاير سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقارنة تحليلية وقياسية)، المجلد الثاني عشر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، 2016.

رابعا: المقالات المنقولة عن المواقع الالكترونية.

19. أحمد إبراهيم خضر، فروق بين متغيرات الاقتصاد القياسي، شبكة الالوكة، 2013. متاح على الرابط <http://www.alukah.net/web/khedr/10862>

خامسا: التقارير

20. التقارير السنوية حول الوضعية التّقدية والمالية للجزائر الصّادرة عن بنك الجزائر (2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2015)، متاح على الرابط:

<http://www.bank-of-algeria.dz>

سادسا: القوانين والتشريعات

21. قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1884 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادرة في 10/07/1984.

22. قانون 90-21 المؤرخ في 1990/07/22 المتعلق بقوانين المحلية ، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة في 1990/08/15.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

23. Aarón González, Oil price fluctuations and its effect on GDP growth A case study of USA and Sweden,
24. Mousli Abdenadir, L'impact de la variation des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en Algérie : approche économétrique, Colloque sur : Les politiques d'utilisation des *ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux.*
25. Rapport 2014 evolution economique et monitere en Algerie
26. Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) », International Institute of Studies, Working Paper No 540, 2012.
27. Tan Juat Hong, « Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure» Evidence for Malaysia, IBBM, 2010.
- المواقع الإلكترونية بالأجنبية:
28. Office National Des Statistiques, *Rétrospective Statistique 1970-2002*, Edition 2005 <http://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم 01: تقدير نموذج الانحدار البسيط للإيرادات العامة

Dependent Variable: E				
Method: Least Squares				
Date: 04/09/17 Time: 09:18				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	334.6294	244.2575	1.369986	0.1896
PP	52.01617	3.505663	14.83775	0.0000
R-squared	0.932249	Mean dependent var		3507.644
Adjusted R-squared	0.928015	S.D. dependent var		1866.403
S.E. of regression	500.7578	Akaike info criterion		15.37456
Sum squared resid	4012134.	Schwarz criterion		15.47349
Log likelihood	-136.3711	Hannan-Quinn criter.		15.38820
F-statistic	220.1589	Durbin-Watson stat		1.003150
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 02: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للإيرادات العامة.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.898147	Prob. F(1,15)		0.3583
Obs*R-squared	1.016888	Prob. Chi-Square(1)		0.3133
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 00:27				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.94948	249.3884	0.176229	0.8625
PP	0.236995	3.525755	0.067218	0.9473
RESID(-1)	0.589545	0.622076	0.947706	0.3583
R-squared	0.056494	Mean dependent var		1.01E-13
Adjusted R-squared	-0.069307	S.D. dependent var		485.8064
S.E. of regression	502.3593	Akaike info criterion		15.42752
Sum squared resid	3785473.	Schwarz criterion		15.57592
Log likelihood	-135.8477	Hannan-Quinn criter.		15.44798
F-statistic	0.449073	Durbin-Watson stat		1.271493
Prob(F-statistic)	0.646526			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 03: اختبار الارتباط الذاتي للبقايا للإيرادات العامة

Date: 04/09/17 Time: 22:45 Sample: 1998 2015 Included observations: 18						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.096	0.096	0.1945	0.659
		2	-0.02...	-0.03...	0.2068	0.902
		3	0.138	0.145	0.6662	0.881
		4	-0.20...	-0.23...	1.6927	0.792
		5	-0.05...	0.013	1.7636	0.881
		6	0.099	0.070	2.0606	0.914
		7	-0.05...	-0.01...	2.1647	0.950
		8	-0.15...	-0.19...	3.0679	0.930
		9	0.005	0.015	3.0688	0.962
		1...	-0.03...	0.003	3.1243	0.978
		1...	-0.00...	0.044	3.1257	0.989
		1...	0.087	-0.01...	3.5795	0.990
		1...	-0.00...	-0.00...	3.5805	0.995
		1...	-0.02...	-0.00...	3.6485	0.997
		1...	-0.11...	-0.14...	5.3493	0.989
		1...	-0.14...	-0.13...	9.2024	0.905
		1...	-0.10...	-0.08...	12.796	0.750

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 04: اختبار عدم التجانس التباين للإيرادات العامة.

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.050709	Prob. F(1,16)	0.8247	
Obs*R-squared	0.056867	Prob. Chi-Square(1)	0.8115	
Scaled explained SS	0.234495	Prob. Chi-Square(1)	0.6282	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 04/17/17 Time: 14:11 Sample: 1998 2015 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	267435.8	267263.0	1.000646	0.3319
PP^2	-9.174642	40.74257	-0.225186	0.8247
R-squared	0.003159	Mean dependent var		222896.3
Adjusted R-squared	-0.059143	S.D. dependent var		741001.1
S.E. of regression	762598.9	Akaike info criterion		30.03129
Sum squared resid	9.30E+12	Schwarz criterion		30.13022
Log likelihood	-268.2816	Hannan-Quinn criter.		30.04493
F-statistic	0.050709	Durbin-Watson stat		1.050469
Prob(F-statistic)	0.824686			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 05: تقديم نموذج الانحدار البسيط للنفقات العامة

Dependent Variable: RE				
Method: Least Squares				
Date: 04/09/17 Time: 09:59				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	101.8513	645.2071	0.157858	0.8765
PP	56.31367	9.260221	6.081245	0.0000
R-squared	0.698008	Mean dependent var		3537.017
Adjusted R-squared	0.679134	S.D. dependent var		2335.160
S.E. of regression	1322.753	Akaike info criterion		17.31726
Sum squared resid	27994828	Schwarz criterion		17.41619
Log likelihood	-153.8553	Hannan-Quinn criter.		17.33090
F-statistic	36.98154	Durbin-Watson stat		0.731690
Prob(F-statistic)	0.000016			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 06: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنفقات العامة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	6.649274	Prob. F(1,15)	0.0210	
Obs*R-squared	5.528450	Prob. Chi-Square(1)	0.0187	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 00:31				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	150.2326	557.7249	0.269367	0.7913
PP	1.562481	7.983882	0.195704	0.8475
RESID(-1)	1.022486	0.396525	2.578619	0.0210
R-squared	0.307136	Mean dependent var		-5.05E-13
Adjusted R-squared	0.214754	S.D. dependent var		1283.259
S.E. of regression	1137.149	Akaike info criterion		17.06145
Sum squared resid	19396605	Schwarz criterion		17.20984
Log likelihood	-150.5530	Hannan-Quinn criter.		17.08191
F-statistic	3.324637	Durbin-Watson stat		1.723044
Prob(F-statistic)	0.063806			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 07 : اختبار الارتباط الذاتي للبقاقي للنفقات العامة

Date: 04/08/17 Time: 22:42					
Sample: 1998 2015					
Included observations: 18					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.300	0.300	1.9107	0.167
		2 0.094	0.004	2.1095	0.348
		3 0.175	0.160	2.8462	0.416
		4 -0.10...	-0.22...	3.1259	0.537
		5 0.044	0.161	3.1797	0.672
		6 0.077	-0.01...	3.3566	0.763
		7 -0.23...	-0.24...	5.2174	0.633
		8 -0.19...	-0.12...	6.6493	0.575
		9 -0.25...	-0.18...	9.2803	0.412
		1... -0.18...	0.072	10.749	0.377
		1... -0.04...	-0.06...	10.869	0.454
		1... -0.01...	0.089	10.882	0.539
		1... -0.00...	-0.01...	10.883	0.621
		1... -0.04...	-0.06...	11.065	0.681
		1... -0.08...	-0.10...	12.000	0.679
		1... -0.02...	-0.08...	12.070	0.739
		1... 0.008	-0.02...	12.096	0.794

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 08 : نموذج تصحيح الخطأ للانحدار للنفقات العامة بعد إدخال المتغير AR(1)

Dependent Variable: RE				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 04/23/17 Time: 11:31				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Convergence achieved after 8 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3752.099	2625.427	1.429138	0.1749
PP	9.451006	8.039126	1.175626	0.2594
AR(1)	0.975055	0.141219	6.904537	0.0000
SIGMASQ	413970.6	187503.5	2.207802	0.0444
R-squared	0.919618	Mean dependent var		3537.017
Adjusted R-squared	0.902393	S.D. dependent var		2335.160
S.E. of regression	729.5533	Akaike info criterion		16.38312
Sum squared resid	7451471.	Schwarz criterion		16.58098
Log likelihood	-143.4481	Hannan-Quinn criter.		16.41040
F-statistic	53.38934	Durbin-Watson stat		1.505742
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.98			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 09: معادلة نموذج تصحيح الخطأ للانحدار للنفقات العامة بعد إدخال المتغير AR(1)

Estimation Command:

```
=====
LS(OPTMETHOD=OPG) RE C PP AR(1)
```

Estimation Equation:

```
=====
RE = C(1) + C(2)*PP + [AR(1)=C(3),UNCOND]
```

Substituted Coefficients:

```
=====
RE = 3752.09872019 + 9.45100581722*PP +
[AR(1)=0.975055227228,UNCOND]
```

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 10: اختبار عدم التجانس للتباين للنفقات العامة

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.016411	Prob. F(1,16)	0.8997	
Obs*R-squared	0.018443	Prob. Chi-Square(1)	0.8920	
Scaled explained SS	0.053198	Prob. Chi-Square(1)	0.8176	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/17/17 Time: 14:21				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1703291.	1561351.	1.090908	0.2915
PP^2	-30.49110	238.0181	-0.128104	0.8997
R-squared	0.001025	Mean dependent var	1555268.	
Adjusted R-squared	-0.061411	S.D. dependent var	4324302.	
S.E. of regression	4455104.	Akaike info criterion	33.56144	
Sum squared resid	3.18E+14	Schwarz criterion	33.66037	
Log likelihood	-300.0529	Hannan-Quinn criter.	33.57508	
F-statistic	0.016411	Durbin-Watson stat	0.934180	
Prob(F-statistic)	0.899663			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 11: تقديم نموذج الانحدار البسيط للجباية البترولية

Dependent Variable: FP				
Method: Least Squares				
Date: 04/09/17 Time: 10:50				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	202.1477	113.4810	1.781335	0.0938
PP	35.04307	1.628716	21.51577	0.0000
R-squared	0.966592	Mean dependent var		2339.794
Adjusted R-squared	0.964504	S.D. dependent var		1234.848
S.E. of regression	232.6499	Akaike info criterion		13.84139
Sum squared resid	866015.6	Schwarz criterion		13.94032
Log likelihood	-122.5725	Hannan-Quinn criter.		13.85503
F-statistic	462.9282	Durbin-Watson stat		1.370410
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 12: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للجباية البترولية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.231036	Prob. F(1,15)	0.2847	
Obs*R-squared	1.365202	Prob. Chi-Square(1)	0.2426	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/17 Time: 01:55				
Sample: 1998 2015				
Included observations: 18				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.125997	112.7651	0.045457	0.9643
PP	-0.043188	1.617551	-0.026699	0.9791
RESID(-1)	0.279893	0.252265	1.109520	0.2847
R-squared	0.075845	Mean dependent var		-8.84E-14
Adjusted R-squared	-0.047376	S.D. dependent var		225.7036
S.E. of regression	230.9882	Akaike info criterion		13.87362
Sum squared resid	800333.0	Schwarz criterion		14.02202
Log likelihood	-121.8626	Hannan-Quinn criter.		13.89408
F-statistic	0.615518	Durbin-Watson stat		1.881270
Prob(F-statistic)	0.553462			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 13: اختبار مشكلة البواقي للحباية البترولية

Date: 04/09/17 Time: 22:41 Sample: 1998 2015 Included observations: 18						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.271	0.271	1.5550	0.212
		2	0.132	0.063	1.9472	0.378
		3	0.255	0.221	3.5041	0.320
		4	-0.03...	-0.17...	3.5297	0.473
		5	-0.32...	-0.35...	6.3985	0.269
		6	-0.33...	-0.30...	9.7615	0.135
		7	-0.24...	-0.06...	11.732	0.110
		8	-0.32...	-0.06...	15.551	0.049
		9	-0.16...	0.103	16.586	0.056
		10	-0.16...	-0.21...	17.779	0.059
		11	-0.01...	-0.06...	17.785	0.087
		12	0.158	0.025	19.278	0.082
		13	0.023	-0.14...	19.318	0.114
		14	0.060	-0.12...	19.641	0.142
		15	0.191	-0.01...	24.016	0.065
		16	0.045	-0.12...	24.381	0.082
		17	-0.04...	-0.04...	25.000	0.095

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 14: اختبار مشكلة عدم التجانس للأخطاء للحباية البترولية

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	3.942823	Prob. F(1,16)	0.0645	
Obs*R-squared	3.558715	Prob. Chi-Square(1)	0.0592	
Scaled explained SS	2.281466	Prob. Chi-Square(1)	0.1309	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 04/17/17 Time: 14:25 Sample: 1998 2015 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18124.81	20406.42	0.888191	0.3876
PP^2	6.177034	3.110831	1.985654	0.0645
R-squared	0.197706	Mean dependent var	48111.98	
Adjusted R-squared	0.147563	S.D. dependent var	63065.67	
S.E. of regression	58226.96	Akaike info criterion	24.88652	
Sum squared resid	5.42E+10	Schwarz criterion	24.98545	
Log likelihood	-221.9787	Hannan-Quinn criter.	24.90016	
F-statistic	3.942823	Durbin-Watson stat	2.221786	
Prob(F-statistic)	0.064484			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 15 : جدول ستيودنت TABLE DE STUDENET

v	P =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.5758

Source: STATISTICAL TABLES page : 02

الملحق رقم 16 : جدول فيشر TABLE DE FISHER

	n =1		n =2		n =3		n =4		n =5	
m	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	52
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	10.97
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	8.75
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	7.46
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.63
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	6.06
										5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.32
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	5.06
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.86
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.69
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.56
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.44
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.34
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.25

20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.17
										4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	4.04
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.99
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.94
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.90
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.85
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.82
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.78
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.75
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.73
										3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.51
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.26
☐	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.17
										3.02

Source: STATISTICAL TABLES page : 03

TABLE DE DURBIN-WATSON الملحق رقم 17 : جدول درين واٹسون

Risque $\alpha = 5\%$

n	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	DL	DU	DL	DU	DL	DU	DL	DU	DL	DU
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81

35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Source: Durbin-Watson Significance Tables, page : 06

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة (1998-2015) في الجزائر، وتضمنت دراسة تغيرات سعر النفط على الإيرادات والنفقات العامة، الجباية البترولية)، وقد إستعنا في دراستنا بالنموذج الإنحدار الخطي البسيط وكانت نتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة طردية بين سعر النفط والأدوات السياسية المالية (النفقات والإيرادات والجبابة البترولية).

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السياسة المالية، الجباية البترولية.

Summary :

The objective of this study was to investigate the impact of oil price fluctuations on finace policy for the period (1998-2015) in Algeria. The study of oil price changes and (revenues and public expenditure, petroleum collection) The result was a positive relationship between oil price and the variable finace polity expenditure, revenue, and petroleum collection.

Keywords: oil prices, finace policy, petroleum collection